2V4 ision

الرؤية السودانية

حلم واحد يجمعنا

الرؤية السودانية

مشروع الحلم الوطني السوداني

الجزء الأول : الإطار الفكري والرؤية العامة

بيت الحكمة

- نحن دولة تتمتع بإرث تاريخي مشرف .
- مورد بشري متفرد يتمتع بوعي وذكاء ، أهّله للمشاركة في التنمية والنهضة في الإقليم من حولنا وفي أوربا والولايات المتحدة وغيرها من دول العالم.
- نمتلك موارد طبيعية ضخمة.
- نتميز بموقع جيوستراتيجي في غاية الأهمية.
- تتوفر أمامنا فرص ضخمة على الصعيد الإقليمي والعالمي.
- ورغم كل ذلك فحالنا لا يسر ولا يشبهنا
- ظللنا عبر أكثر من ستة عقود نملك كل شيئ إلا الرؤية.
- أغنياء في كل شئ عدا التفكير الاستراتيجي والتفكير الجمعي.
- إن بناء وتشكيل مستقبل السودان لا يتوقف على تغيير الأفراد بل تغيير الأفكار.
- إن أكبر خطر يواجه السودان حالياً هو ولوج المستقبل دون رؤية ..

لماذا الرؤية الوطنية :

الرؤية الوطنية مفهـــوم يمكـن أن يشمـل عدد من المعاني الأساسية، أولها المصالح الوطنية (المصالح السياسية، الاقتصادية، الثقافية، الاجتماعية، الأمنية ..) ، وهي مصالح يجب أن تعبر عن مجمل الشعب، عن الدولة ككل وليس عن حكومة أو حزب أو جماعة (ما).

كما تشمل الرؤية الوطنية منظومة القيم والمرتكزات والأفكار التي تؤسس للأوضاع المطلوبة لتحقيق هذه المصالح الوطنية، فالرؤية الوطنية تحدد تصوراً عريضاً يبين كيف نحقق ذلك. فإذا كان أساس النهضة هو صياغة الإنسان، فماهي رؤيتنا في هذا الجانب، أي ما هي رؤيتنا في التربية والتعليم والثقافة، فإذا كان التعريف البسيط للاستراتيجية هو تشكيل المستقبل، أو هندسة المستقبل، فما هي رؤيتنا في الهندسة الثقافية والروحية والبناء الوجداني والأخلاقي للأفراد، ما هي رؤيتنا تجاه المهارات الحياتية، ما هي رؤيتنا الاجتماعية ؟ ما هي رؤيتنا في الصحة ؟ ما هي رؤيتنا في الشباب والرياضة؟ ما هي رؤيتنا الاقتصادية؟ كيف نزيد دخلنا القومي ونوزعه بطريقة أكثر عدالة، كيف نحقق القدرات التنافسية للإنتاج الوطني، ما هي رؤياتنا في إدارة مواردنا الطبيعية، كيف نؤسس لحقوق الأجيال القادمة..... إلخ.

كما أن الرؤية الوطنية تجيب على تساؤلات أساسية مثل : كيف نؤسس لسيادة نظام الدولة، كيف نؤسس لمسار استراتيجي للدولة يفضي لتحقيق المصالح الوطنية، كيف نحقق الرضا الوطني ونعزز القدرات التفاوضية للدولة على الساحة الدولية ، كيف نؤسس لسيادة النظام والقانون والعلم، ما هو التوجه الاستراتيجي الخارجي الذي يؤسس للأوضاع الخارجية المطلوبة أو المواتية لتحقيق المصالح الوطنية وإدارة التنافس الاستراتيجي الدولي، كيف يتم تحقيق العدالة الاجتماعية أو الاقتصادية أو كيف يمكن زيادة الدخل القومي وتوزيعه بعدالة، وما هو الإسناد الثقافي المطلوب لتحقيق المصالح الوطنية.

الرؤية الوطنية بالمفهوم أعلاه تعني ماذا نريد أن نحقق نحن كدولة وكشعب، فهي تعبر عن الحلم الوطني النابع من الوجدان الوطني، فلا بد لأي شعب من حلم يعبر عنه ويسعى ويشارك في تحقيقه . مما يعني أهمية الفكر الوطني الداعم لتأسيس رؤية الدولة وثقافة الدولة وأهمية الحوار الوطني غير التقليدي الذي يفضي للتوافق حول هذه الرؤية.

فبداية تشكيل المستقبل تبدأ بالتوافق الوجداني، وتبدأ بتعلق القلوب بغايات وحاجات محددة، فإذا استطعنا بلورة رؤية تعبر عن حاجات الناس، حينها تتشكل الإرادة (لأننا نعرف حينا ماذا نريد) وبدون ذلك يتعذر تشكيل إرادة.

الرؤية الوطنية : البُعد المفقود في السودان منذ 1956م:

في مطلع العام 1956 نال السودان استقلاله، وفي الواقع ما جرى بعد ذلك لم يكن مجرد خروج للحاكم العام البريطاني وأركان حربه، ولم يكن مجرد مغادرة للجيش البريطاني، وإنما المعنى الدقيق الذي يعبر عن ذلك هو أن (الرؤية البريطانية) غادرت السودان، إلا أن الأمر الخطير في هذا المقام هو أن (الرؤية الوطنية السودانية) لم تحل محلها، اكتفينا فقط بتحقيق الاستقلال والجلاء وتم الإجماع عليهما، لكن وحتى هذه اللحظة لم يتم التوافق على رؤية وطنية تعبر عن حلم واحد للشعب السوداني، رؤية تحافظ على الوحدة الجغرافية للسودان وعلى الاتحاد الثقافي والوجداني للسودانيين، رؤية تقود لتوحيد المشاعر الوطنية وتحقيق الرضا الوطني.

لقد شاءت الأقدار أن ينعم السودان بمزايا استراتيجية هائلة وإرث حضاري متفرد وموقع استراتيجي بين القارة السمراء والإقليم العربي، قريباً من الأسواق الأوربية، وثروات طبيعية تتمثل في المخزون الاستراتيجي من مصادر الطاقة والمعادن الاستراتيجية والأراضي الزراعية الخصبة ومصادر المياه العذبة. وذلك في ظل أوضاع خارجية بالغة الأهمية تتمثل في العجز العالمي والإقليمي في الطاقة والغذاء والمعادن، وجميعها ظروف وعوامل كافية لتحويل السودان لقوة ذات اعتبار إقليمي وعالمي، لكنه وبعد أكثر من ستة عقود لا زال دون هذا الطموح، بينما برزت في نصف هذه المدة دول أخرى لا تملك ما يملك السودان من موارد ومزايا، الشئ الذي يستدعي دراسة التعقيدات والعوامل التي أدت إلى ذلك، خاصة وأن المرحلة القادمة يمكن أن تشكل فرصة لإحداث اختراق كبير للعبور بالسودان نحو آفاق المستقبل المنشود، وهذا جدير للبحث في البُعد الذي ظل مفقوداً في السودان منذ 1956م.

إن امتلاك السودان لكل هذه المزايا والموارد الطبيعية الاستراتيجية في ظل عدم وجود رؤية وطنية ذات عمق استراتيجي، وفي ظل ضعف مقومات القوة العلمية والسياسية والثقافية والاجتماعية، حولت هذه المزايا والموارد من فرص لتحقيق حلم وطني إلى مصادر للتهديد، ووضعت السودان في مسرح الصراع الاستراتيجي في كافة محاوره إلى أن تطور الأمر إلى بداية تفتيت الدولة السودانية جغرافياً وثقافياً ووجدانياً.

طللنا نتحدث عن مواردنا الطبيعية الضخمة لعقود من الزمان وأغفلنا الرؤية تجاه هذه الموارد، إن وزن مكونات السيارة من طراز مرسيدس الفاخر من المعادن والبلاستيك وغيره، قد لا يتعدى ثلاثة أطنان، لا تزيد قيمتها (كمواد خام) عن ألفي دولار، بينما قيمة نفس هذه السيارة يتعدى الثلاثين ألف دولار، فالفرق بين المبلغين هو قيمة الفكرة، قيمة الرؤية، قيمة المعرفة، قيمة التفكير الإبداعي. لذلك لا يمكن الحديث عن تشكيل المستقبل دون رؤية.

وفيما يلي بعض الأسباب التي أدت إلى تأخر السودان:

1. عدم وجود رؤية وطنية متوافق عليها يمكن عبرها مواجهة الظروف والتعقيدات والتحديات الداخلية والخارجية بما يقود نحو تحقيق المصالح الوطنية. وتجلى غياب الرؤية الوطنية الجامعة في كثير من المظاهر، أهمها إرتباك النشاط السياسي حيث لا زالت الدولة دون توافق حول الدستور أو نظام الحكم، الاستقطاب السياسي، وعدم التوافق حول المصالح الاستراتيجية للدولة طوال فترة ما بعد الاستقلال، عدم وضوح التوجه الخارجي، ارتباك اقتصادي جعل البلاد خلال خمسين عاماً تتجه في العديد من الوجهات المتناقضة من أقصى الشرق حيث الاشتراكية إلى أقصى الغرب حيث الرأسمالية انتهت بانهيار اقتصادي، ارتباك في النشاط الاجتماعي تجلى في ضعف التعليم وبداية لتفتيت النسيج الاجتماعي وتنامي للنعرات القبلية والجهوية.
2. الوضع أعلاه تفاقم أكثر لعدم تحديد السودان لمصالحه الوطنية ومنظومة القيم والمرتكزات الاستراتيجية للدولة. وبغياب ذلك أصبحت الدولة تسير على غير هدى ودون إطار فلسفي يحقق التكامل والتناغم والتناسق للنشاط الوطني، ودون مرجعية يتم الاحتكام إليها.
3. ضعف (وفي بعض الأحيان غياب) آلية ترعى خطة الدولة. أي الجهة التي ترعى المسار الاستراتيجي للدولة في سعيها لامتلاك القوة الاستراتيجية الشاملة على المدى البعيد.
4. عدم اعتماد الدولة مساراً استراتيجياً يفضي لتحقيق المصالح الاستراتيجية، وفي ظل ضعف أو غياب العقل القومي.
5. غياب ثقافة (خطة للدولة) التي تعبر عن المصالح الاستراتيجية المطلوب تحقيقها على المدى البعيد.
6. غياب الثقافة التي تميز ما بين المصالح الاستراتيجية التي تعبر عنها خطة الدولة، وخطة الحكومة أو المصالح الحزبية.
7. عدم توفر السلوك الوطني المناسب لتحقيق المصالح الاستراتيجية بما في ذلك السلوك السياسي الاستراتيجي الداعم لخطة الدولة وإدارة الصراع الاستراتيجي.
8. الاستقواء بالأجنبي من قبل بعض الأحزاب والمنظمات.
9. غياب الفكر الاستراتيجي الذي يناسب التحديات العالمية ويمكّن من إدارة التنافس والصراع الدولي.

10. ضعف الفكر السياسي الاستراتيجي السوداني، ضعف الوعي السياسي والإدراك الاستراتيجي، ضعف الممارسة الديمقراطية، وسلبية السلوك السياسي الذي لا يميز بين الصراع الحزبي وتهديد الدولة.

11. خلل في الانتماء الوطني، وتباين المشاعر الوطنية الناجم عن ضعف الفكر الوطني المساند لعمليات إدارة الدولة وسوء تطبيق بعض التشريعات وتسييس الخدمة العامة وعدم توازن التنمية وتراجع الولاء الوطني أمام الولاءات الجزئية الأخرى. بالإضافة إلى تراجع مفهوم الدولة كإطار للعمل السياسي. فضلا عن ضعف ترتيبات المؤسسية في ظل ضعف النفوس، وتزايد الاستقطاب الوطني الذي وصل مؤخراً إلى التأثير السلبي على المشاعر الوطنية وأدى إلى تأجيج الإحساس بالظلم بين المواطنين. وتفاقم هذا الوضع سيعقد عمليات التحكم والسيطرة على الدولة، وينذر بتفتيتها في وقت تتوجه فيه الدول نحو التكتل الإقليمي.

12. بدلا عن التوافق حول أفكار لإدارة الدولة وتنميتها، فإن معظم عمليات الوفاق الوطني التي جرت بين القوى السياسية كانت بغرض تقاسم السلطة وتحقيق أجندة حزبية أو شخصية ضيقة.

13. غياب منهج وطني متفق عليه للتخطيط الاستراتيجي القومي وتنفيذ الاستراتيجية.

14. الوضع أعلاه قاد إلى انشغال السودان بإطفاء الأزمات وبالتخطيط قصير الأجل دون وجود رابط فلسفي يحقق التكامل والترابط بين هذه الخطط القصيرة لإنجاز أهداف أكبر على الصعيد الاستراتيجي. في الوقت الذي تتوقف فيه عمليات تحقيق النهضة الطموحة على مدى قدرة الدولة على بناء تراكم على المدى الزمني البعيد مهما تعاقبت واختلفت الحكومات.

15. كل ذلك مقابل إحكام القوى الكبرى سيطرتها على آليات النظام الدولي والإقليمي مع وجود مصالح استراتيجية لها في السودان، وضعف إمكانية تقديم دعم من منظور استراتيجي من الدول الإفريقية والعربية والإسلامية للسودان. وهذا يشير إلى الهوة الواسعة بين مستوى القوة السياسية في السودان وقوة الآخرين في البيئة الدولية، وهو ما يفتح المجال واسعاً لتهديد السودان. لذلك فإن ما يحدد أن يكون السودان أو لايكون هو إستيفاء ترتيبات إستراتيجية علمية ومحكمة للتعامل مع هذه الظروف والتحديات في المرحلة القادمة.

من نحن

نحن سودانيون هُويةً، وهُويتنا السودانية هي مركب ثقافي متفرد يتمتع بالأصالة. أمتزجت فيه الأعراق والثقافات الأصلية بالأعراق والثقافات المختلفة من شمال القارة وجنوبها، واتصلت فيه باطراد روافد الثقافة ما بين شرق القارة وغربها، فكانت هذه الهوية المتفردة. ونحن من بعد ذلك تاريخ طويل تعاقبت فيه الحضارات المبدعة، فشكلت ذاكرته وتراثه، وغذّته الأديان المتعاقبة بالقيم الفاضلة التى يعمر بها وجدان أهله. وفي هذا الإطار تصبح المواطنة ولاء وجدانياً وإنتماء شاملاً للوطن بمكوناته الحضارية والقيمية والثقافية، وتقوم عليها قاعدة المساواة في الحقوق والوفاء بالواجبات.

القيّم والمرتكزات الإستراتيجية

1. المحافظة على كرامة وعزة وأمن الانسان السوداني.
2. تحقيق وتأمين الرؤية الاستراتيجية.
3. تحقيق وتأمين المصالح الاستراتيجية للدولة.
4. تعظيم قيمة وحرمة وعزة وهيبة الدولة السودانية.
5. الحرية هبة من الله أساسها أن الناس خلقوا أحراراً ويجب أن يظلوا أحرارا.
6. إعمال مبادئ الحكم الراشد (الشفافية والمحاسبية والمؤسسية).
7. إرساء العدل والمساواة والحقوق الاساسية والحريات العامة.
8. ممارسة السياسة وتأسيس نظام الحكم على قواعد العدل والأخلاق والمعرفة والإبداع.
9. الالتزام بضوابط المؤسسية والحكم الرشيد فى تنظيم وحوكمة النشاط الاقتصادي للدولة ومناهضة الإسراف والفساد والمحسوبية والاحتكار والإغراق وغسيل الأموال.
10. تعظيم دولة النظام والقانون.
11. الحفاظ على وحدة الدولة وتعزيز الارادة الوطنية.
12. التداول السلمي للسلطة.
13. إعلاء قيم المواطنة ونبذ العصبيات.
14. قومية ومهنية القضاء والخدمة المدنية والعسكرية والأمنية.
15. الحفاظ على البيئة والموارد.
16. تنمية القدرات التنافسية.
17. تحقيق التوازن التنموي والمحافظة على ذلك.
18. الالتزام بالحوار ونبذ العنف بكافة أشكاله.
19. حفظ وصيانة المال العام ومقدرات الدولة وأجهزتها، وحظر استخدامه أو تسخيره للمصلحة الشخصية أو الحزبية.
20. الإسهام في المحافظة على الامن و السلم الدوليين.

ممارسة السياسة بالمعرفة
الحكم الراشد
الحرية
العدل
كرامة وعزة الإنسان
الحفاظ على البيئة والموارد
استقلال القضاء
عزة وهيبة الدولة
إعلاء قيم المواطنة
نبذ العنف
التداول السلمي للسلطة
مهنية الخدمة العامة
التداول السلمي للسلطة
التوازن التنموي
حفظ وصيانة المال العام
تعزيز الإرادة الوطنية
تنمية القدرات التنافسية
تحقيق المصالح الوطنية

المصالح الوطنية

المصالح العليا

1. المحافظة على أمن الإنسان السوداني وكرامته (أمنه السياسي في التنظيم والتعبير والعدالة، والتحرر من الخوف، وأمنه الاجتماعي في الكرامة والاحترام، والتحرر من الحاجة، وحقه في التعليم والصحة والغذاء والمسكن والمأوى، وأمنه الاقتصادي في العدل الاقتصادي ، في العمل والتوظيف والترقي ..).
2. المحافظة على وحدة التراب والشعب والسيادة الوطنية والانتماء الوطني ووحدة الإرادة والمشاعر الوطنية.
3. تحقيق مفهوم المواطنة، وتحقيق الرضا والإجماع الوطني على المصالح والمهددات والتحديات الاستراتيجية، والمحافظة عليها.
4. المحافظة على نظام حكم راشد يرسي العدالة، يعزز الإرادة الوطنية، يحقق المشاركة الشعبية الايجابية ويمكّن من تحقيق الأمن والتنمية الشاملة. ويقوم على إعلاء مفهوم الدولة وأسس الشورى والديمقراطية والعلمية والتعددية ومبادئ سيادة حكم القانون والشرعية واستقلال القضاء والفصل بين السلطات والتداول السلمي للسلطة والتوازن بين السلطة السياسية والسلطة العلمية والمهنية، بالإضافة إلى خدمة مدنية تقوم على العلم والقانون والمؤسسية والشفافية والمحاسبية.
5. تطوير واستدامة ممارسة سياسية ترتكز على المعرفة والإبداع والعدل والأخلاق، تحترم وتؤسس لأمن وكرامة وسعادة الإنسان.
6. إيجاد صيغة سياسية فاعلة، تعزز الإرادة الشعبية والمعرفية.
7. المحافظة على ممارسة سياسية وحزبية راشدة تقوم على مرتكزات استراتيجية " الديمقراطية والعلم والمهنية والشفافية والمحاسبة بعيداً عن العصبيات ... " .
8. المحافظة على الأمن والاستقرار.
9. ضمان رعاية واستدامة المسار الاستراتيجي للدولة وفق فكر استراتيجي سوداني يؤسس لسيادة نظام وثقافة الدولة والأمن القومي والوعي الاستراتيجي والسلوك السياسي الايجابي ، وبما يفضي لتحقيق القوة الاستراتيجية الشاملة وتشكيل المستقبل المنشود.

الحكم الراشد
العدالة
مفهوم الدولة
الشورى
خدمة مدنية تقوم على العلم والقانون
التوازن بين السلطة السياسية والمهنية
استقلال القضاء
التداول السلمي للسلطة
الديمقراطية
العلمية
الإرادة الوطنية
المشاركة

10. تحقيق نهضة اقتصادية طموحة في كافة بقاع السودان، تقوم على المعرفة والأخلاق، تتناسب مع الموارد الطبيعية للدولة وموقعها الجغرافي المتميز والفرص الكبيرة المتاحة على الساحة الإقليمية والدولية، من أجل تحقيق الجدوى الإنسانية والإجتماعية بجانب الجدوى الاقتصادية، وتحقيق إنتاج متميز ومبدع. نهضة يرتبط فيها التخطيط بالعلم والخيال والإبداع والحس الجمالي من إجل إنتاج متميز ومبتكر. نهضة اقتصادية نسعى عبرها لزيادة الدخل القومي وتوزيعه بعدالة وتنويع مصادره.

11. تحقيق التوازن التنموي الذي يؤسس لعدالة توزيع الخدمات وفرص العمل بين الأقاليم والمحافظات، ويحافظ على البيئة وحقوق الأجيال القادمة ويوازن في الصرف على الموارد البشرية جنباً إلى جنب مع الموارد المادية.

12. الاعتماد على فلسفة اقتصادية:

1. تراعي التوازن والترتيبات الاستراتيجية الاقتصادية المتعلقة بالأمن القومي .
2. تجسد مبدأ الانتقال الإيجابي لرؤوس الأموال الأجنبية الذي يصطحب حركة المال مع الحصول على التقنية والحصص الاستراتيجية في أسواق العالم.
3. تحقيق قيمة مضافة للمنتجات السودانية.
4. تحقق قدرات ومزايا تنافسية من منظور عالمي تؤسس للارتباط والتكامل بين صغار المنتجين الوطنيين والشركات الكبرى.

13. المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية واستغلالها بشكل أمثل.
14. تحقيق المزايا النسبية والقدرات التنافسية والحصول على حصص استراتيجية في الاسواق العالمية.
15. تطوير القطاع الزراعي بشقية النباتي والحيواني.
16. تطوير بنية تحتية منافسة في قطاعي النقل (خاصة السكة الحديد) والاتصال.
17. تنمية وتطوير صناعة السياحة.
18. تطويرتأهيل السودان ليكون القلب التجاري لإفريقيا عبر استدامة منظومات النقل متعدد الوسائط في إطار الممر الإفريقي، من شبكات السكك الحديدية والطرق وخطوط الأنابيب العابرة إفريقياً والموانئ على البحر الأحمر والمطارات،ووفق أسس استراتيجية.
19. المحافظة على نسيج اجتماعي متماسك من خلال تعزيز الروابط بين أفراد الوطن وتعزيز الجماعة، والارتقاء بالقيم والنهوض بالمستوى الفكري والوجداني بما يستوعب تحديات تحقيق النهضة وتحديات العصر، مع المحافظة على دور الأسرة في التنشئة في ظل دولة آمنة تنعم بالخير والعدل والحرية والرفاهية،

خالية من مظاهر الغبن والظلم والجهل والمرض.

20. تحقيق واستدامة العدالة الاجتماعية.

21. المحافظة على الموروث الاجتماعي الإيجابي وتطويره باستمرار، من خلال عمليات هندسة اجتماعية تعالج النقاط السالبة، وبما يؤدي للمحافظة على مجتمع يتأسس على عزة وكرامة الإنسان، يرتكز على قاعدة الأسرة كآلية مفصلية في التربية وكنواة للمجتمع الصالح الآمن.

22. المحافظة على ثقافة وطنية تُعلي الوطن وتعزز الهوية السودانية والانتماء للوطن، وتقوي الحس والمشاعر الوطنية، وتقدر الانتماء الإنساني. ثقافة وطنية تُعلي من قيمة العلم وتستوفي مطلوبات تأسيس واستدامة الحكم الراشد وتحقيق النهضة الشاملة، وتربط الممارسة السياسية بالعلم والإبداع الأخلاق.

23. تحقيق هندسة إنسانية تؤهل الإنسان السوداني بمستوى راقي من البناء النفسي والوجداني والأخلاقي والثقافي، ومستوى متطور من المعارف والمهارات والسلوك ومهارات التفكير المطلوبة لتحقيق الغايات الوطنية بما في ذلك أمن وسعادة الإنسان السوداني.

24. إتاحة دور فاعل لمنظمات المجتمع المدني.

25. امتلاك قدرات وتقنيات وأطر عسكرية متطورة.

26. بناء علاقات دولية وإقليمية ترتكز على المصالح الوطنية.

27. دعم التوجهات الدولية نحو تأسيس شراكة وفق أسس جديدة تؤسس لمصالح دول الجنوب والشمال على حد سواء، وتحقق التوازن التنموي العالمي، والعمل على أنسنة وعقلنة النظام العالمي وفق فلسفة تؤسس لشراكة جديدة، أساسها العدل ودستورها الأخلاق ووسيلتها العلم وغايتها العليا كرامة وسعادة الانسان والحفاظ على الأرض والبيئة وحقوق الأجيال القادمة.

28. المحافظة على بيئة إقليمية خالية من أسلحة الدمار الشامل والمخدرات والتطرف.

29. المحافظة على الاستقرار بالبيئة الإقليمية بما في ذلك دول الجوار.

30. الارتباط بترتيبات استراتيجية حول القضايا والموارد الطبيعية على الساحة الإقليمية والدولية.

31. سيادة الثقافة السودانية في مناطق التماس.

32. امتلاك وتطوير البنية تحتية للإنتاج المعرفي والتقني وتطبيق نتائجه.

33. امتلاك اعلام وطني مهني ذو مصداقية، حر، مقتدر ومبادر.

34. استدامة نظام قومي مهني مستقل للإحصاء والمعلومات.

35. تاسيس منظومة وطنية لصناعة وصياغة ودعم اتخاذ القرار الاستراتيجي والمحافظة على ذلك.

أولاً

الرؤية السياسية

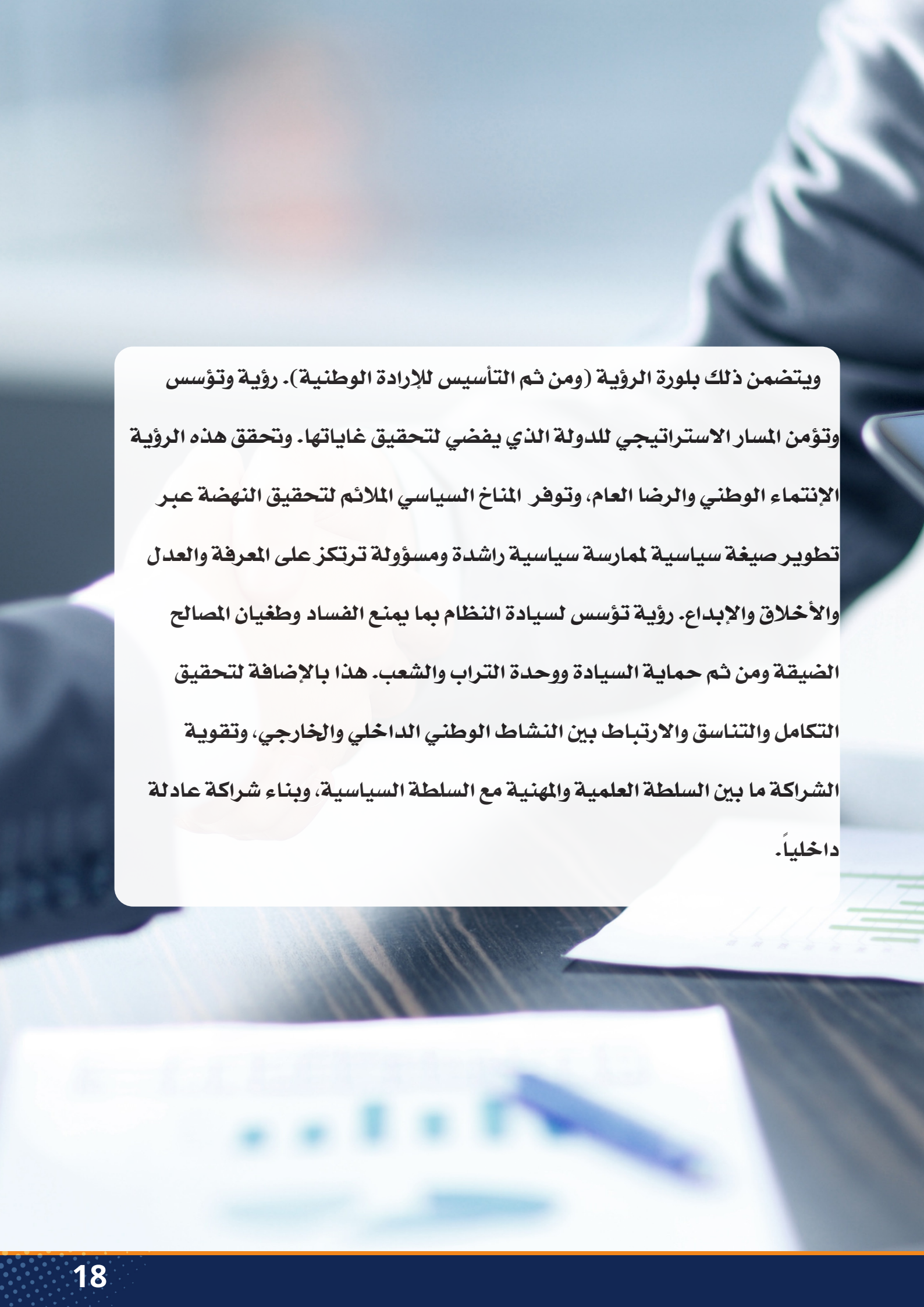

ويتضمن ذلك بلورة الرؤية (ومن ثم التأسيس للإرادة الوطنية). رؤية وتؤسس وتؤمن المسار الاستراتيجي للدولة الذي يفضي لتحقيق غاياتها. وتحقق هذه الرؤية الإنتماء الوطني والرضا العام، وتوفر المناخ السياسي الملائم لتحقيق النهضة عبر تطوير صيغة سياسية لممارسة سياسية راشدة ومسؤولة ترتكز على المعرفة والعدل والأخلاق والإبداع. رؤية تؤسس لسيادة النظام بما يمنع الفساد وطغيان المصالح الضيقة ومن ثم حماية السيادة ووحدة التراب والشعب. هذا بالإضافة لتحقيق التكامل والتناسق والارتباط بين النشاط الوطني الداخلي والخارجي، وتقوية الشراكة ما بين السلطة العلمية والمهنية مع السلطة السياسية، وبناء شراكة عادلة داخلياً.

وكل ذلك بما يؤسس لتحقيق المصالح والغايات والأهداف الاستراتيجية.

وذلك من خلال:

1. تحقيق (والمحافظة على) التوافق حول الرؤية الوطنية.
2. تشكيل الإرادة الوطنية. وذلك من خلال تحقيق التوافق الوجداني بتعلق السودانيين بغايات ومنظومة قيم وطنية تعبر عن تطلعات الشعب.
3. تشكيل العقل الاستراتيجي للدولة. وذلك عبر تطوير آلية لرعاية المسار الاستراتيجي الذي يفضي لتحقيق الغايات والأهداف الاستراتيجية، يتم عبره حشد وإنتاج وتنسيق وتوجيه المعرفة المطلوبة لتحقيق النهضة والسلام.
4. حماية الرؤية الوطنية. ويتم وذلك عبر القانون، وتأسيس آليتها وفقاً للدستور حتى تعبر عن إرادة الشعب ككل.
5. إيجاد منهج وطني يتيح المشاركة الوطنية ومشاركة الأقاليم ومشاركة السلطة العلمية في إعداد الرؤية الوطنية والتوافق حولها، وبما يضمن تعبيرها عن الحلم الوطني وعن تطلعات الأقاليم السودانية. إن أيجاد منهج بهذه الخصائص سيعمل على حماية الرؤية الوطنية شعبيا.
6. التوافق حول الاستراتيجية القومية كخطة تعبر عن الدولة، عن الحلم السوداني.
7. التوافق على حاكمية الاستراتيجية القومية (وما تشمله من فلسفة ورؤيا ورسالة وقيم ومرتكزات وغايات وأهداف وسياسات استراتيجية) على نشاط الدولة وأقاليمها، باعتبار أن ذلك ضرورة حتمية لتحقيق المصالح الوطنية في ظل التعقيدات الدولية التي فرضت على الدول الاحتماء ليس بالتكتلات الوطنية فحسب بل وكذلك بالتكتلات الإقليمية.
8. تأسسس شراكات بين السلطة العلمية والسلطة السياسية وتقديم قيادات سياسية ذات أفق وتفكير ومعرفة بالاستراتيجية وعلوم الإدارة والأمن القومي، كترتيب وطني عميق لتأمين للحلم الوطني طالما أن تحقيقه سيواجه بتعقيدات داخلية أو خارجية كبيرة مثل التنافس والصراع الاستراتيجي الدولي حول المصالح، وذلك من خلال العمل بنظام الرخصة الوطنية للقيادة، والتي تتضمن وضع شروط ومعايير لمن يتولى القيادة والخضوع لدورات وطنية حتمية، بما يؤمن المعرفة اللازمة لتحقيق المصالح الوطنية، بجانب تشكيل ونشر ثقافة الاستراتيجية والأمن القومي والثقافة الوطنية التي تُعلي الدولة.
9. توفير الإسناد من المعرفة والإبداع للنشاط الوطني.

10. حماية المسار الاستراتيجي بتوفير الإسناد الأخلاقي للنشاط الوطني.

11. تطوير المناهج الوطنية للتربية والتعليم والتدريب، على خلفية الحلم الوطني الذي تعبر عنه الاستراتيجية القومية.

12. ترسيخ الحكم الراشد وتحقيق الرضا الوطني والانتماء للدولة:

1. سيادة النظام والمؤسسية والقانون وبسط العدالة، فالقانون فوق الجميع.

2. تحقيق امن إنسان السودان بغض النظر عن دينه أو لونه أو عرقه (كرامة وعزة الإنسان، أمنه الاقتصادي، أمنه السياسي، أمنه الاجتماعي، أمنه الثقافي).

3. تحقيق مفهوم المواطنة والالتزام بالحقوق الدستورية للمواطن، وسن التشريعات ووضع النظم الكفيلة بحماية حقوق المواطن وعلى رأسها المنظومة العدلية.

4. تأمين الحقوق الاساسية والحريات العامة.

5. اعتماد المواطنة (الهوية السودانية) أساساً للحقوق والواجبات.

6. العدالة في الخدمة المدنية والعسكرية فيما يتصل بالتعيين والتوظيف والترقي والمحاسبة والفصل وشروط الخدمة.

7. دعم حقوق جميع الجماعات الإثنية لكي تعيش بسلام وتحتفي بتاريخها ولغاتها وثقافتها.

8. ترقية سلوك الحكومة تجاه المواطن داخل وخارج السودان.

9. تقوية الولاء وتنمية روح العزة والانتماء الوطني.

10. تعزيز مفهوم الدولة كإطار للعمل السياسي وترقية الوعي السياسي ليرتكز على مفهوم الدولة ومصالحها الوطنية وأمن الإنسان السوداني.

11. تأسيس سلوك سياسي استراتيجي يُعلى من قيمة الوطن.

12. إعمال الشفافية والمحاسبية والمؤسسية.

13. الفصل الحقيقي لسلطات الدولة من أجل سيادة القانون وضمان استقلالية القضاء وتنظيم السلطة طبقاً لمبدأ الفصل بين السلطات.

14. عدم تحصين أي شخص أو عمل من أعمال سلطة الدولة من رقابة القضاء وعدم تدخل كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية في عمل القضاء.

15. قومية القوات المسلحة وقوات الشرطة، وجهاز الأمن والمخابرات الوطني كأجهزة تحمى الدولة ومصالحها الاستراتيجية وأمن الإنسان السوداني في المقام الأول ومنع تسخيرها لحماية مصالح ضيقة أوتنظيمات أوأفراد.

16. قومية الأجهزة الحكومية والخدمة المدنية .
17. التداول السلمي للسلطة.
18. تعزيز المشاركة الوطنية ودور المجتمع والاهتمام بمنظمات المجتمع المدني.
19. إيجاد صيغة سياسية تعزز الإرادة الشعبية والمعرفية.
20. تعزيز الشراكة بين السلطتين العلمية والمهنية مع السلطة السياسية، بما يضمن صدور السياسات والخطط والقرارات بناء على سند كافي من المعرفة والخبرة والإبداع، وبما يوفر في نفس الوقت المناخ المناسب الذي يمكن أصحاب المعرفة والخبرة من المشاركة دون تردد أو خوف، الشئ الذي يضمن حشد القوة العلمية للدولة خلف المصالح الوطنية تخطيطاً وتفريرا وتقريراً وتنظيماً وتوجيهاً ورقابة.
21. توفير الإسناد من المعرفة والإبداع للنشاط الوطني.
22. حماية المسار الاستراتيجي بتوفير الإسناد الأخلاقي للنشاط الوطني.
23. ارتكاز الممارسة السياسية على العلم وأولوية مصلحة الوطن وأمن الإنسان السوداني.
24. تطوير صيغة سياسية ترتكز على أولوية المصالح والغايات الوطنية، والعدل الأخلاق والمعرفة والإبداع.
25. إعمال مبدأ التشاور والديمقراطية، واتباع المنهجية العلمية، وتحقيق والعدالة الاجتماعية والاقتصادية في إطار بناء الدولة ووحدتها الوطنية، بما يحد من بروز حركات انفصالية أو صراعات أهلية.
26. تحقيق التوازن بين السلطة السياسية والمهنية.
27. تطوير سلوك الدولة تجاه المواطن كترتيب مهم لتشكيل سلوك وطني تجاه الدولة.
28. تحقيق تنمية متوازنة في كل أرجاء الدولة، تجعل من أجزاء الدولة المختلفة مراكزحضرية وإنتاجية متطورة.
29. مكافحة الفساد.
30. تطوير وتأمين مركز صناعة القرار كمصب آمن ومركز لإنتاج المعرفة منعاً للفساد المتمثل في اختراق الأجندة المحلية أو الأجنبية للأجندة الوطنية.
31. تطوير الخدمة المدنية لتقوم على العلم والقانون والمؤسسية لا على دين أو إثنية أو لون سياسي، ليتم العمل والتعيين والتحفيز والمحاسبة وإنهاء الخدمة، بموجب العلم والقانون وليس بتقديرات السياسة، وذلك بما يؤدي لسيادة نظام الدولة وتعزيز الإنتماء والمشاعر الوطنية، وحماية الموظف من أي خطر أو عقاب قد يواجهه بسبب موقف مهني أو رأي علمي قد يخالف المسئول الأعلى أو سواه.

32. تطوير الخدمة المدنية بما يجعل المسئولين التنفيذيين خداما للشعب ، عليهم السعي لأداء واجباتهم وقبول النقد والتزام العدل والحياد وتجنب المواجهات السياسية ما أمكن.

33. أن يتولى القيادة أصحاب الجدارة الوطنية والأخلاقية والعلمية.

34. وضع أطر للتنافس السياسي تمنع الآثار السالبة.

35. الحد من تنامي العصبيات السياسية الجهوية والإقليمية، والولاءات تحت الوطنية.

36. تنمية الوعي وتطوير الثقافة الوطنية كمعين على تجاوز التطرف.

37. تعزيز قدرة الدولة في الإدارة والتنسيق القومي.

13. تعزيز القدرات التفاوضية للدولة:

1. تحقيق التوافق الوطني حول الرؤية الوطنية.

2. تعزيز مفهوم الدولة كإطار للعمل السياسي.

3. تعزيز آلية رعاية و بلورة المسار الاستراتيجي للدولة.

4. تأسيس سلوك سياسي استراتيجي يُعلى من قيمة الوطن.

5. مشاركة القوى السياسة الوطنية في المعارضة في صناعة القرار المتعلق بالأمن القومي.

6. إعداد قيادات استراتيجية للدولة (القوي السياسية في الحكومة والمعارضة، والمجتمع المدني والقطاعين العام و الخاص).

7. ترقية الوعي والإدراك الاستراتيجي وتعزيز ثقافة الأمن القومي.

8. تعيين القيادات وفق المؤسسية ومعايير الكفاءة.

9. تعزيز وتأمين آلية صناعة ودعم واتخاذ القرار.

14. سيادة القانون والحريات:

1. الدين والعرف وكريم المعتقدات والعلم والإبتكار ، مصادر للتشريع.

2. ضبط استخدام السلطة بما يمنع التجاوز الذي يؤدي لانتهاك الحقوق الأساسية والحريات العامة.

3. تقييد تدخلات السلطة التنفيذية المتمثلة في الوسائل والأساليب التي تؤدي إلى إهدار مبدأ سيادة حكم القانون كالتعديلات الدستورية وسن التشريعات المقيدة للحقوق والحريات، عدم تنفيذ الأحكام القضائية واستثناء الأجهزة الحكومية من تنفيذ الأحكام المتعلقة بحجز الأموال وبيعها وحبس الأشخاص الخ .

4. منع تعيين القادة الفاعلين في الجهاز التنفيذي في عضوية مجلس القضاء العالي تأسيساً لمبدأ فصل السلطات.

5. تبسيط إجراءات التقاضي الدستوري والقانوني والإداري (الجنائي والمدني) ضد الحكومة وأجهزتها.

6. إخضاع الحكومة وأجهزتها وأفرادها للتقاضي والمحاسبة.
7. مراقبة تطبيق الإجراءات القانونية الواجب إتباعها من قبل الأجهزة الأمنية لمنع الأخطاء والمزالق والتجاوزات.
8. تطوير نظام تعيين رئيس القضاء والقضاة وشروط خدمتهم وعزلهم، ليتم عبر موافقة الأغلبية العظمى لمجلس القضاء العالي ، بما يعزز من استقلال القاضي والقضاء.
9. تطوير نظام تعيين رئيس وأعضاء المحكمة الدستورية وشروط خدمتهم وعزلهم، لإحكام الرقابة علي دستورية القوانين والقرارات والفصل في المنازعات الدستورية.
10. تكوين مجلس القضاء العالي من أعضاء المحكمة العليا الذين مارسوا العمل لفترة لا تقل عن خمسة وعشرين سنة بالسلطة القضائية السودانية.
11. تطوير نظام تعيين المراجع العام، والمحاسبين المراجعين، وشروط خدمتهم وعزلهم، بما يعزز استقلال المراجع العام.
12. تعزيز الأثر السياسي والقانوني للدولة على مناطق الفراغ وانخفاض الكثافة السكانية من خلال الوجود الفاعل للحكومة.
13. منع إنشاء المحاكم الخاصة، النيابات الخاصة، الأوامر المحلية.
14. عدم التوسع في الحصانات على المستوي السيادي والتشريعي والتنفيذي والأجهزة العسكرية والأمنية.
15. تقييد التوسع في التشريعات الاستثنائية.
16. توعية المواطن بحقوقه الدستورية والقانونية وثقافة مقاضاة الأجهزة الحكومية.
17. إعمال آليات الرقابة وتطوير وتأهيل كفاءة سلطات تنفيذ القانون بما يمنع من التعسف وإساءة استخدام السلطات في التفتيش والقبض والحصول علي البينة والحبس.

15. تعزيز المشاركة العادلة الفاعلة:

1. تطبيق اللامركزية وتوسيع قاعدة المشاركة وفق ضوابط تضمن العدالة وكفاءة الأداء وتنمية روح الانتماء للدولة وتحقيق التنمية والأمن.
2. تعزيز التوعية الوطنية باللامركزية كنظام للحكم وتقوية الإحساس القومي.
3. تعزيز السلطة المركزية في المسائل السيادية دون الإخلال بالنظام اللامركزي.

4. تطوير الحكم اللامركزي بما يضمن قومية جهاز الاستراتيجية والأمن القومي ومن ثم حاكمية سياسة الأمن القومي والاستراتيجية القومية كمرتكز أساسي لتحقيق التناسق والتكامل والتناغم لنشاط الدولة وكسبيل لتحقيق الحلم الوطني وتحقيق الأمن القومي، طالما أنهما

(سياسة الأمن القومي والاستراتيجية القومية) يعبران عن الوجدان الوطني وعن تطلعات الأقاليم المختلفة.

5.كفالة حق الأقاليم في وضع استراتيجياتها في إطار يتكامل ويتناسق مع الاستراتيجية القومية.

6. التأسيس لقومية الموارد الطبيعية الاستراتيجية وإدارتها عبر آلية قومية بمشاركة الولايات.

7. تطوير نظام قسمة السلطة والدخل بين المركز والأقاليم من جهة و بين الأقاليم وأجزائها من جهة أخرى بما يحقق التوازن والعدالة والتنمية على مستوى الإقاليم وعلى مستوى الأجزاء الداخلية للأقاليم.

8.تحديد الاختصاص وسلطة التصرف والتخصيص والمنح للاستثمار وغيره في الأراضي والمعادن والضرائب والرسوم بين مستويات الحكم، بما يضمن عدالة انحيازها للدولة وتوزيعها بعدالة وبما لا يضر أو يقلل من فرص الدولة في إدارة تعاون دولي يقوم على معادلة التبادل الاستراتيجي بين الموارد الطبيعية مقابل مصالح استراتيجية.

16. مكافحة الفساد بـ:

1. تشكيل ثقافي عبر نظام التربية والتعليم والنشاط الثقافي والإعلامي، يرسخ من تمجيد السلوك الراشد وكراهية الفساد ويرسخ كذلك من الثقافات التي تمنع حدوث الفساد كثقافة الشفافية والمحاسبة واحترام النظام.

2. اعتبار كل ما يخالف المصلحة العامة أو سوء استخدام المنصب العام، وكل خروج عن القانون والنظام أو استغلال غيابها من أجل تحقيق مصالح سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية للفرد أو لجماعة معينه، هو نوع من الفساد.، واعتبار التسلط والتعسف والغلو في استخدام السلطة هو نوع من الفساد أيضاً.

3. اعتبار الفساد مهدداً للأمن القومي ومن ثم التعامل مع المفسدين على هذا الأساس.

4. تحقيق التنمية المستدامة والاعتماد على فلسفة اقتصاية تؤسس لتوزيع عادل للدخل القومي وتمكّن الدولة من تحسين الأجور بما يناسب متطلبات الحياة.

5. إعمال المؤسسية والفصل بين السلطات.

6. تعزيز استقلال القضاء والنائب العام .

7. العمل في ظل شفافية في كافة نشاطات الدولة بما في ذلك الشفافية في طرح العطاءات وفرزها،

والشفافية في التعيين والتحفيز والترقي والمحاسبة والإعفاء في الخدمة العامة.

8. تحقيق التوازن بين السلطة السياسية والسلطة المهنية منعاً للفساد واختراق المصالح المضادة.
9. تعزيز السلطة المهنية المتمثلة في سلطات الخدمة المدنية وسلطات المواصفات والمقاييس، وعدم تجاوز القرار السياسي للقرار المهني.
10. تحديد مواصفات القرار الاستراتيجي ليشمل حلقات تضمن الاسناد المعرفي وموافقة الحكومة وموافقة الهيئة النيابية كواحدة من حلقات تأمين القرار الوطني ومنع الفساد .
11. تطوير وتأمين مركز صناعة القرار كمصب آمن ومركز لإنتاج المعرفة منعاً للفساد المتمثل في اختراق الأجندة المحلية أو الأجنبية للأجندة الوطنية.
12. تحديد دورات زمنية محددة لممارسة السلطة السياسية.
13. تنظيم (والتقليل من) نظام الحصانات.
14. تبسيط الإجراءات مع الإسراع في تطبيق نظام الحكومة الذكية كترتيب مهم لمحاربة الفساد من خلال تقليل فرص الموظفين في التحكم في قضايا ومعاملات المواطنين.
15. تعزيز قدرات مؤسسات المتابعة والتقييم
17. تطوير نظام التقارير للهيئة النيابية ليعتمد على مؤشرات القياس.
18. تعزيز ثقافة الدولة وسلوك الدولة.
19. تعزيز قدرات النواب والدستوريين والقياديين بالخدمة المدنية.
20. تطوير نظام المعلومات والإحصاء وتعزيز استقلاليته.
21. تعزيز صلاحيات آلية مكافحة الفساد ومهنيتها واستقلاليتها.
22. مكافحة الفساد في الخدمة المدنية.
1. إعمال مبدأ المحاسبة وسيادة النظام والقانون.
2. اعتبار الشفافية مبدءا أساسيا للتوظيف.
3. إعتبار الكفاءة معياراً أساسياً للتوظيف.
4. تأسيس نظام العمل على أسس أهمها:
   i. تحديد الوصف الوظيفي.
   ii. تطبيق الحوكمة (وضوح القواعد والإجراءات).
   iii. عدم إساءة استخدام السلطة.

iv. إدارة المخاطر والجودة.

v. المؤسسية.

5.تعزيز المثل والقيم السياسية التي تعتبر الفساد أمراً مشيناً، وتنشيط حركة مجتمعية لمكافحته.

6.اعتماد نظام النشر الالكتروني لتحقيق الشفافية ليشمل نتائج معاينات وقرارات التعيين في الخدمة العامة والعطاءات والمزايدات التجارية إلخ.

7. تعزيز وتطوير مشاركه المواطنين في صنع السياسات العامة ومتابعة الموازنة العامة للدولة.

8. تعزيز دور المراجع العام وتحقيق استقلاليته .

9. تعزيز وتأمين آلية صناعة ودعم واتخاذ القرار.

23. تأمين الحدود

1. الارتباط مع دول الجوار والقوى المؤثرة عليها بالمصالح الاستراتيجية .

2. تأسيس شراكات استراتيجية حول الموارد المشتركة مع دول الجوار وربطها استراتيجياً بالموانى والسكك الحديدية والطرق.

3. تأسيس نشاط ثقافي واجتماعي واقتصادي على الحدود.

4. أولوية تحقيق التنمية بالولايات الحدودية.

5. ترقية الوعي والوازع الديني والوطني بالمحافظات الحدودية.

6. تبني منهج المعالجة الفورية لقضايا الحدود .

7. نشر ثقافة الحدود وأهميتها لدى الشعب وربطها بالسيادة والهوية .

8. تقوية التأثير السياسي والقانوني للدولة على مواطنيها في كافة المناطق .

9. تامين وجود فاعل لسلطة الجانبين علي الحدود.

24. إدارة الدولة.

1. تعزيز القدرة الإدارية للدولة وصولاً للحكومة الذكية، لمواجهة تحديات المستقبل.

2. تحقيق التكامل والتنسيق والترابط للنشاط الوطني .

3. الاهتمام بتطوير مواصفات ومعايير لصناعة القرار تناسب تعقيدات تحقيق المصالح وإدارة التنافس الدولي والصراع الاستراتيجي ، تحمى بقوانين تجعل الخروج عنها جريمة يعاقب عليها القانون، حتى لا تسير الدولة بخبرة وعلوم قلة من أفرادها ، وقفلاً للثغرات والمداخل الذكية للاستراتيجيات المضادة أو لأصحاب

المصالح الضيقة المحلية أو الخارجية من اختراق مركز صناعة القرار والتأثير السلبي عليه.

4. تشجيع إنتاج المعرفة من خلال تطوير وتأسيس مراكز البحوث والتحليل الاستراتيجي.

5. تأكيد اللامركزية المالية بالصورة التي تتضمن الانسجام بين المستويات الثلاثة القومية والإقليمية والمحلية.

6. تطوير نظام يخدم مصالح التنمية المشتركة والقدرة على التنافس التجاري في ظل العولمة ويعزز القدرات الاستراتيجية والدفاعية ، تذوب فيه العصبية ، يتأسس على ستة أقاليم متجانسة ثقافياً واقتصادياً وسياسياً تتوزع فيها عدد من المحافظات (محددة في موضع آخر من هذه الوثيقة).

7. تأسيس هياكل تنفيذية ذات كفاءة وفعالية.

8. تقييد بقاء المسئول في الحزب أو الجهاز التنفيذي لفترة طويلة .

9. تحديد الأراضي القومية والأراضي الولائية.

10. قسمة السلطة والثروة من منظور كلي.

11. إزالة المفارقات الناجمة عن مزايا منحتها اتفاقيات السلام لبعض الولايات في السلطة والثروة والتي أخلت بموازين العدالة والمساواة .

12. ضبط وتوجيه التدريب ليتم في مجال التخصص المهني والعمل في إطار سن الاستفادة والمرحلة الوظيفية ، وتوجيهه نحو قضايا وأولويات الاستراتيجية والأمن القومي .

13. أولوية تأهيل الكادر البشري بالولايات.

14. تطبيق اللامركزية وفق ضوابط تعزز الوحدة الوطنية وكفاءة الأداء.

15. الالتزام الصارم من الأقاليم بالمعايير اللازمة والضرورية لإنشاء المحافظات وعدم تأسيسها على أساس قبلي .

16. التعيين في الوظائف السياسية على أساس المواطنة والكفاءة ومنع السيطرة الإثنية والقبلية

17. ترسيم الحدود بين الولايات .

18. تفعيل الأداء البرلماني بما يناسب تعقيدات تحقيق المصالح الوطنية على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي والصراع الدولي حول المصالح واحتدام التنافس بين الدول ، من خلال ترقية مستوى الممارسة البرلمانية لتقوم على توفير إسناد معرفي مناسب للنائب البرلماني من خلال تأسيس شراكة ذكية بين الجامعات ومراكز البحوث ، من جهة وقطاعات المجلس الوطني من جهة أخرى ، يتم من خلالها إتاحة الرصيد المتوفر أو إجراء الدراسات والبحوث المطلوبة للعمل النيابي

25. الخدمة المدنية

1. تطوير الخدمة المدنية لتقوم على العلم والقانون والمؤسسية لا على دين أو إثنية أو لون سياسي، ليتم العمل والتعيين والتحفيز والمحاسبة وإنهاء الخدمة ، بموجب العلم والقانون وليس بقرار سياسي ، بما يؤدي لسيادة نظام الدولة وتعزيز الإنتماء والمشاعر الوطنية ، وحماية الموظف من معاقبته نتيجة للإدلاء برأي علمي قد يخالف المسئول الأعلى.

2. تفعيل العمل المؤسسي من قمة الهرم التنفيذي إلى أدناه ، باعتباره عنصراً مهماً من عناصر الممارسة الديمقراطية والمنهجية العلمية ، وذلك من خلال تطوير لوائح تلزم بناء القرارات على الدراسات الفنية وتوصيات الأجهزة المهنية المختصة .

3. تحقيق الجودة والتميز الإداري في العمل.

4. تحقيق الكفاءة والعدالة في العمل.

5. تنمية وتطوير علاقات العمل وفق المعايير الدولية

6. تطوير التشريعات والوصف الوظيفي في الخدمة العامة وإعادة تحديد شروط شغل الوظيفة بما يناسب المهام المحددة ، بما في ذلك المؤهلات الأكاديمية والخبرة العملية واعتماد منهج محدد للدورات الحتمية اللازمة للترقي.

7. إحكام الرقابة و السيطرة والمحاسبة و محاربة الفساد.

8. تحقيق التوازن بين السلطتين المهنية والعلمية من جهة مع السلطة السياسية من جهة أخري .

9. تحقيق التكامل والتناسق والارتباط بين أنشطة الدولة محلياً وخارجياً.

10. إصلاح هياكل الخدمة المدنية في الدولة لتشمل :

1) اختصاصات الوزارات والأجهزة المختلفة.

2) توزيع الأدوار وتقسيم العمل بين الأجهزة المختلفة.

3) الفصل بين اختصاصات الوزير والوكيل ، ليصبح الأخير مسئولاً عن تنفيذ القرار السياسي وفق القانون والعلم والمؤسسية .

4) مراجعة وتعديل النظم واللوائح لتتوافق مع سياسات الأمن القومي وغايات وأهداف الاستراتيجية القومية .

5) إدخال التقانة الرقمية وصولا للحكومة الإلكترونية.

6) تبسيط الإجراءات وتحديث الوسائل بما يوفر الخدمة بأعلى جودة واقل زمن .

11. تشكيل مجالس الإدارات بالهيئات والمؤسسات والشركات الحكومية من ذوي الخبرة والاختصاص والكفاءة ، ويمنع الجمع بين عضوية أكثر من مجلس .

12. تطوير قانون اتحادي للخدمة المدنية يكون حاكماً للقوانين الولائية للخدمة المدنية .

13. تطوير تشريعات الخدمة العامة بما يحقق الإنضباط والكفاءة والفاعلية وصولاً للتميز.

14. تطوير الخدمة المدنية بما يجعل المسئولون التنفيذيون هم خدام الشعب ، عليهم السعي لأداء واجباتهم وقبول النقد والتزام العدل والحياد وتجنب المواجهات السياسية ما أمكن .

26. الأراضي القومية :

1. بما أن تنظيم حيازة واستخدام الأراضي وممارسة الحقوق المتعلقة بها ، هو سلطات مشتركة بين المركز والولايات .

2. وبما أنه لم يتم حتى تاريخه ، تعريف المقصود بالأراضي القومية .

3. منعاً للخلاف بين السلطة المركزية والولائية ، يمكن تعريف الأراضي القومية كما يلي :

i. الأراضي القائم عليها نشاط سيادي حالياً .

ii. الأراضي القائم عليها مشروعات استراتيجية حالياً.

iii. الأراضي التي تصلح لإقامة نشاط سيادي مستقبلاً .

iv. الأراضي التي تصلح لإقامة مشروعات استراتيجية مستقبلاً (الصناعة ، الخدمات ، المعادن ، الطاقة ...).

4. تقوم الدولة بعمل خارطة للأراضي السيادية وخارطة للمشروعات الاستراتيجية .

5. تتبع الأراضي القومية وفق التعريف المشار إليه أعلاه ، إلى وزارة البنى التحتية والتنمية العمرانية.

ثانياً

الرؤية الإقتصادية

تحقيق نهضة اقتصادية طموحة في كافة بقاع السودان، تقوم على المعرفة والأخلاق، تتناسب مع الموارد الطبيعية للدولة وموقعها الجغرافي المتميز والفرص الكبيرة المتاحة على الساحة الإقليمية والدولية، من أجل تحقيق الجدوى الإنسانية والإجتماعية بجانب الجدوى الاقتصادية، نسعى عبرها إلى زيادة الدخل القومي وتنويع مصادره، وذلك من خلال فلسفة اقتصادية تؤسس للتنافس العالمي وللعلاقة بين الاقتصاد الكلي والجزئي، وللتحول من التقليدية في الإنتاج (مثل تصدير المواد الخام الأولية) إلى دولة صناعية متطورة ذات مزايا نسبية عالمية في مجال الصناعة الزراعية والغذائية والمعادن والهندسية واللوجستيات والخدمات عبر البحر الأحمر والحدود، يتم خلالها العبور نحو إنتاج متميز ومبدع، يرتبط فيها التخطيط بالعلم والخيال والإبداع والحس الجمالي من إجل إنتاج متميز ومبتكر. نهضة تتكامل خلالها الرؤية السياسية مع الرؤية الاقتصادية عبر توفير السند السياسي والمناخ الذي يؤسس للتنافس الشريف ويمنع الفساد، والرؤية في التعليم والتنمية البشرية التي توفر مورد بشري اقتصادي يتمتع بالمهارات التقنية ومهارات التفكير الإبداعي والمعرفة والسلوك المهني، والتوجه الخارجي الذي يوفر السند الخارجي المطلوب للغاية الاقتصادية كالشراكات والترتيبات الاستراتيجية التي تمكن من الحصول على التقانة المتطورة والحصص الاستراتيجية في الأسواق الدولية وما إلى ذلك.

- تهتم بأمن المستقبل، من خلال تحقيق الأمن البيئي والغذائي والمائي وممارسة الإدارة الراشدة للموارد الطبيعية بما يحقق قيمة مضافة ويؤسس للتبادل الاستراتيجي الدولي الذي يقود لأفضل فائدة للوطن والمواطن و يؤمن حقوق الأجيال القادمة.
- تحويل السودان إلى مركز للخدمات والتجارة الإقليمية (Hub) بالاستفادة المثالية للموقع الاستراتيجي للسودان، عبر منظومة مناطق التبادل الحر في كافة الحدود مع دول الجوار وعلى الموانئ البحرية، وتحقيق الارتباط الإقليمي عبر شبكة المطارات والموانئ البحرية والنهرية والبرية وشبكة الطرق والسكك الحديدي والأنابيب ومنظومة الخدمات المتكاملة.
- وذلك بما يقود لزيادة الناتج الإجمالي وتوفير فرص عمل لكل من وصل إلى سن العمل وزيادة دخل المواطن والمنتج بالمستوى الذي يحقق الرضا والرفاهية.

- تشكيل واقع مائي جديد بحصاد المياه يشمل تأسيس منظومة مدن وقرى سكنية واستثمارية جديدة، مع تحديث أساليب الزراعة والرعي وتحسين نظم الإنتاج التقليدي للحيوان وتحسين خواص الحيوان، مع تأسيس صناعات استراتيجية في مجال الغذاء، وتعزيز عملية التكوين الحضاري من خلال بناء شبكة نقل واسعة تعزز التواصل المجتمعي.

اقتصاد قائم على المعرفة والأخلاق

- يؤسس للجدوى الإنسانية والاجتماعية
- يؤسس للجدوى والعدالة الاقتصادية

زيادة الدخل القومي مع عدالة توزيعه وتنوع مصادره

- تأسيس العلاقة بين الاقتصاد الكلي والجزئي
- الإدارة الراشدة للموارد الطبيعية

دولة صناعية بقدرات تنافسية عالمية

- تحقيق الأمن البيئي والغذائي والمائي
- شراكة دولية تؤسس لتبادل استراتيجي

تحويل السودان إلى مركز للخدمات والتجارة الإقليمية عبر النقل متعدد الوسائط

الفلسفة الإقتصادية :

تقوم الفلسفة الاقتصادية على استيفاء ترتيبات اقتصادية تؤسس للتنمية الاقتصادية وتحقيق الأمن الإنساني. جانب منها داخلي والآخر خارجي .

الترتيبات الخارجية

القصد من الترتيبات الخارجية هو الحصول على الحصص الاستراتيجية في السوق المحلي والإقليمي والعالمي والتقانة الحديثة.

ولتحقيق ذلك تستند الفلسفة الاقتصادية على أن إرساء التنافس الحر هو المدخل لرفع الجودة وخفض التكلفة، ولتحقيق ذلك يتم تطبيق الشروط التالية بحزم:

1. إرساء العدل بين المنتجين وعدم التمييز بينهم .
2. عدم الاحتكار.
3. ضمان سيادة القانون.
4. توفير المناخ المالي من منظور عالمي وبما يمكّن من المنافسة عالميا.
5. حرية التمويل.
6. سيادة السلطة المهنية وعدم التدخل السياسي في ذلك.
7. خروج الدولة من الإنتاج إلا في الحالات التي تقتضيها عمليات الأمن القومي وأهمها:

1. النشاط السيادي الحساس كالموانئ والمطارات الدولية.
2. المجالات التي يتخوف منها القطاع الخاص وتتطلب مبادرة الدولة بغرض التنازل عنها لاحقاً.

8. التدرج في التوجه نحو مشروعات القطاع الخاص.
9. إتمام عمليات الانتقال من القطاع العام إلى القطاع الخاص وفق شروط تضمن قدرة الأخيرة على الإنتاج وفق مواصفات وتكلفة منافسة عالمياً وهي:

1. امتلاك شركات القطاع الخاص لما يلي:

1. للقدرة الإدارية والقدرة على تطبيق نماذج متطورة من أساليب إدارة الأعمال.
2. امتلاك التقنيات المتقدمة في الإنتاج، وهو ما قد يفرض اختيار شركات من دول معينة لضمان ذلك.

2. امتلاك التمويل الكافي (الحاجة الرأسمالية ورأس المال العامل).

عدم التمييز بين المنتجين
عدم الاحتكار
مناخ سياسي مواتي
سياسات مالية من منظور عالمي
حرية التمويل
سيادة القانون.

تحقيق الميزة النسبية :

يتم خفض تكلفة الإنتاج من خلال الإنتاج الكثيف الذي يتيح ما يلي :

1. خفض أجرة العامل على القطعة وتعويض ذلك بالإنتاج الكثيف وبالتالي رفع دخله.
2. إلغاء وخفض الرسوم الحكومية وتعويض ذلك بالإنتاج الأكبر في الوارد والصادر والتجارة والخدمات المحلية، عملاً بمبدأ أن (5% من 100 س أفضل من 50 % من س).
3. العمل بمبدأ ربط المصالح إقليمياً دولياً لتحقيق الآتي :

1. توفير وتأمين الحصص الاستراتيجية التي تضمن الإنتاج الكثيف الذي يحقق البندين (1 ، 2) أعلاه.
2. توفير التقانة الحديثة.
3. توفير السند السياسي للدولة الذي ينعكس على الأمن القومي فيما بعد نتيجةً لارتباط المصالح .
4. وهو ما يستدعي الربط بين الرؤية الاستراتيجية حول إدارة الموارد الطبيعية الاستراتيجية والترتيبات الخارجية كالشراكات والتحالفات المطلوبة لإنتاج السلع الاستراتيجية.

تحقيق التنمية المحلية المتوازنة

ويتم ذلك من خلال :

1. التزام الدولة بتحقيق التوازن في تنمية أطراف الدولة بحيث لا تظلم ولاية على حساب أخرى.
2. تحقيق تنمية بما يحقق عدالة الخدمات وفرص العمل في المحليات.
3. التوازن بمعنى تحقيق التنمية دون الإخلال بالبيئة.
4. تحقيق التنمية في ظل الاحتفاظ بموارد للأجيال القادمة .
5. التوازن الذي يشمل الصرف على المورد البشري جنباً إلى جنب مع الصرف على البنود الأخرى .

الدائرة الداخلية والخارجية :

تتولى الدائرة الخارجية توفير التقانة والحصص الاستراتيجية التي تتيح الإنتاج الكثيف الذي يمهد لتحقيق الميزة النسبية بجانب توفير السند السياسي عبر ربط المصالح الاستراتيجية خارجياً .. أما الدائرة الداخلية فهي توفر الأوضاع التي تؤسس لخفض التكلفة بخفض الرسوم الحكومية وأجور العمال وقامت بزيادتها بالتعويض بالكمية ، وذلك عبر شراكات تؤسس لعلاقات الإنتاج بين كبار وصغار المنتجين. ويضاف لذلك مبادئ التنمية المتوازنة، فيتم تامين البيئة ومصالح الأجيال القادمة وتحقيق العدل في التنمية، وقفل الباب أمام تأجيج المشاعر الوطنية.

مجالات تدخل الدولة

تسعى الفلسفة لعلاج قضية السيطرة على نزعات النفس البشرية التي تجسدها أهواء بعض السياسيين والقادة وأصحاب المصالح الاقتصادية. وذلك عبر المدخل السياسي، بمعالجة قضية سيادة نظام الدولة وليس الأفراد أو الشركات وما يتبعها من مصالح ، وهذا بالضرورة يقود لأهمية التأسيس لنظام يعالج قضية العلاقة بين التمويل المطلوب لممارسة السياسية من جهة وأصحاب المصالح الاقتصادية من جهة أخرى حتى لا تطغى مصالح اصحاب المصالح الاقتصادية على المصالح الاستراتيجية.

كما تهتم الفلسفة بتوفير الاسناد السياسي المتمثل في سيادة النظام وسيادة القانون والشفافية في النشاط الاقتصادي .والعدالة وعدم التمييز بين المنتجين .

هناك قضايا أخرى يمكن أن تهدد العالم في حال عدم تدخل للدولة. ومثال لذلك المحافظة على البيئة، وهو ما يعني أهمية تدخل الدولة في سبيل وضع قيود تمنع الشركات من الإضرار بالبيئة.

كما أن الخلل الكبير في توزيع الدخل العالمي الذي تؤكده دراسات علمية، والذي بلغ حد أن تمتلك عدة مئات من الشركات 80 % من الدخل العالمي يبرر تدخل الدولة حتى يتم توزيع الدخل القومي بعدالة وحتى لا يصبح دولة بين الأغنياء فقط ، لأن النفس البشرية التي لا يحكمها قيم وسلطان يسيطر عليها ويراقبها تميل إلى تحقيق المصلحة الخاصة وتعظيمها دون حدود، وأن إنزال القيم على الأرض هو مسئولية الدولة وليس الشركات.

الأسس والمرتكزات للفلسفة الإقتصادية

1. العمل بمبدأ أن ربط المصالح دولياً هو أفضل وسيلة لتحقيقها وحمايتها. وإن الخيار الرئيسي للتعامل مع المصالح الدولية والمخططات الطمعية هو تعميق الوجود في الأسواق الدولية عبر الشراكة الدولية وتنمية وتطوير المنافع المتبادلة، طالما أن كل ذلك يتم من منطلقات واستعدادات استراتيجية مكتملة.
2. أن أفضل وسيلة لتحقيق الأمان لاقتصاد الدولة هو القاعدة الإنتاجية العريضة من صغار المنتجين الذين يتميزون بإنتاج جيد ورخيص وبالمستوى العالمي ﴿مثل منتجي قطع صناعة الكمبيوتر بالهند أو قطع الغيار في اليابان وجنوب شرق آسيا، والتي لا يستطيع أي نشاط استثماري في هذه المجالات أن يتخطاها﴾.
3. أن الحصول على حصص استراتيجية في أسواق العالم يعني التعامل في كميات ضخمة من السلع تدخل في إطار المصالح الدولية. الشيء الذي يتطلب استيفاء كافة الترتيبات التي تضع الاقتصاد في وضع المبادرة والسيطرة وليس الاستسلام، ولعل التجارب في عالم اليوم قد أثبتت أن الأسعار ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى وجود تلاحم وارتباط استراتيجي بين المنتجين وأصحاب المصالح، ولا تجدي هنا التكتلات قصيرة الأجل أو تلك المبنية على رؤى قصيرة الأجل.
4. أن التخطيط للاقتصاد من منظور عالمي ينعكس في إدراك التحديات والمخططات الاستراتيجية الأجنبية بصورة أكثر واقعية. كما يؤدي التخطيط للاقتصاد من منظور عالمي إلى تغيير بيئة التخطيط من المحلية إلى العالمية وما يتبع ذلك من تغيير في الأنماط الاستهلاكية والعادات الشرائية ومستوى الجودة ومعايير ممارسة التجارة الدولية من دقة والتزام.. الخ وما يتبع ذلك من تغيير في منهجية وسلوك التخطيط، وصولاً إلى تحقيق حصص استراتيجية ضخمة في أسواق العالم كشرط أساسي لتحقيق الفلسفة الاقتصادية.

تفصيل الرؤية الإقتصادية :

تأمين التوجه الاستراتيجي للاقتصاد السوداني:

1. بتحقيق إجماع حول الرؤية الاقتصادية و تعزيز الإرادة خلفها.
2. تأسيس شراكات استراتيجية حول الاستثمار في:

1. الطاقة والمعادن الاستراتيجية والصناعة والخدمات. وتتضمن الحصص الاستراتيجية في السوق العالمي وفي التمويل، والحصول على التقانة المتطورة والاستراتيجية والخبرة الفنية، بجانب الفوائد الاقتصادية الأخرى.
2. الزراعة والتصنيع الزراعي. وتتضمن الحصص الاستراتيجية في السوق العالمي والتمويل ,الحصول على التقانة المتطورة والاستراتيجية والخبرة الفنية ، بجانب الفوائد الاقتصادية الأخرى .

3. تطوير الفلسفة الاقتصادية لتحقيق الآتي:

1. زيادة دخل الدولة وتوزيعه بعدالة.
2. الحصول (والمحافظة على) حصص استراتيجية في الأسواق العالمية والإقليمية.
3. الحصول علي التقانة الحديثة.
4. المزايا النسبية العالمية للإنتاج الوطني.
5. الاستفادة من ايجابيات التحرير وتلافي سلبياته.

4. تحقيق الإدارة الراشدة للموارد الطبيعية بما يضمن تحقيق مصالحنا الوطنية وعم إهدار الموارد دون مقابل، والمتمثل أهمها في:

1. تحقيق تبادل استراتيجي بين السودان ودول العالم يقود للحصول على التقانة والحصص الاستراتيجية في الأسواق والسند السياسي.
2. تحقيق تنمية متوازنة ومستدامة.
3. ضمان حقوق الأجيال القادمة.
4. ضمان تأسيس تنمية محلية تشمل توفير فرص العمل والمال والخدمات.
5. توجيه إيرادات الموارد الناضبة كالذهب والنفط نحو التنمية.
6. إدارة وتنظيم وتوجيه أموال المعدنين.
7. إدارة وتنظيم وتوجيه أموال المغتربين.

5. تحقيق تنمية متوازنة بالآتي:

8. تحقيق التنمية المتوازنة بمفهومها الشامل الذي يعني عدم التمييز على مستوى المناطق أو المنظمات أو الأفراد، والذي يراعي مصالح الأجيال القادمة ويراعي البيئة.
9. تطوير الاستثمار بالريف.
10. تطوير البيئة التحتية في الريف.
11. توفير مناخ يشجع الاستثمار في الريف.
12. ربط المحليات بشبكة النقل الإقليمي والوطني.
13. تحقيق نمو صناعي من خلال مجمعات و تجمعات صناعية متميزة تشكل مناطق صناعيةً متطورةً وفق أنجح الممارسات الدولية الحديثة، تنتشر بتوازن في جميع أنحاء الدولة، وتضمن الاستمرارية في عملية التنمية اقتصادياً واجتماعياً مع الحفاظ على البيئة.
14. توطين الرحل والمزارعين التقليديين وتأهيلهم.

15. إعادة إعمار ما دمرته الحرب، وسد الفجوات في الخدمات الأساسية وتمييز المحليات الأكثر تأثراً في موازنة الدولة، مع الاهتمام برفع القدرات.

6. تحقيق القدرات التنافسية والمزايا النسبية العالمية:

1. بطاقة آمنة ورخيصة.

2. بشبكة نقل اقتصادية محلية ودولية.

3. بمناخ استثمار يؤسس للمنافسة باستيفاء شروط سياسية واقتصادية تؤسس للتنافس الشريف، و شروط خصخصة لا تغفل دور الدولة في الاقتصاد وتؤسس لانتقال الملكية العامة إلى شركات ذات قدرة تقنية وإدارية ومالية تؤهلها للتنافس العالمي .

4. بتشجيع القطاع الخاص المحلي والأجنبي للدخول في استثمارات زراعية وإزالة المعوقات، خاصة الازدواج الضريبي والرسوم والجبايات، وتحقيق التكامل بين السياسات المالية، بما يوفر فرص العمل ويقلل تكلفة الإنتاج ومعدلات البطالة.

5. بالإسناد السياسي المتمثل في سيادة النظام والعدل وعدم التمييز في الأنشطة الاقتصادية.

6. بالالتزام بالشفافية في النشاط الاقتصادي (الشراء ، المناقصات ، طرح العطاءات والمزادات وفي إعلان نتائجها وحيثيات الاختيار وتوفير فرص التظلم للمتنافسين أياً كانوا وطنيين أو أجانب ، بما يحقق العدالة ويمنع الفساد .

7. ببنية مالية واقتصادية من منظور عالمي تتيح التنافس العالمي وتشمل إصدار سياسات مالية غير مزدوجة من منظور عالمي.

8. بإحكام الرقابة المالية وتقوية ولاية وزارة المالية علي المال العام.

9. بتطبيق نظم الحكومة المالية الذكية.

10. ببنية تحتية مواكبة في مختلف المجالات (الطاقة والنقل والطرق والموانئ وحصاد المياه والخدمات والسياحة....الخ) مع الربط بشبكة الطرق والسكك الحديدية والكهرباء والاتصالات في إفريقيا.

11. بتوفير كادر اقتصادي مؤهل بما في ذلك الاهتمام بتأهيل الكادر التقليدي المتمثل في المزارعين والرعاة التقليديين والحرفيين في سوق العمل التقليدي.

12. بتشكيل سلوك مهني للعاملين في القطاع الاقتصادي يتضمن سلوك إتقان العمل واحترام قيمة الوقت والانضباط الإداري.

13. تحقيق التنسيق والتكامل بين الأنشطة الاقتصادية (التجارة الخارجية، الصناعة، الزراعة، والخدمات)

.

7. تطوير وزيادة الإنتاج والإنتاجية.
8. إنتاج سلع ذات تأثير استراتيجي بما في ذلك سلع زراعية وطاقة آمنة رخيصة.
9. تحقيق العدالة الاقتصادية وتعزيز الانتماء الوطني:
1. بإزالة الفوارق الاقتصادية .
2. بتحقيق التنمية المتوازنة والعدل في تقديم الخدمات.
3. بتحسين أسلوب توزيع الثروة بشكل غير مباشر حتى لا تنضب وحتى لا تظلم الأجيال القادمة.
4. بتوفير خدمات أساسية ترضي تطلعات المواطنين.
5. بتوفير فرص العمل.
6. بتحقيق التوازن بين مطلوبات الجودة والجدوى واستخدام التقانة الحديثة وفرص العمل.

7. بتأسيس شراكات ذكية بين صغار وكبار المنتجين تتضمن توزيع الأراضي الزراعية وتأسيس المشروعات الاستثمارية الكبرى وفق ترتيبات تؤمن فرص عمل كافية لصغار المنتجين الوطنيين.

10. تنويع مصادر دخل الدولة والأسواق الخارجية إقليمياً ودولياً.

11. تخفيض درجة حرارة المناخ والمحافظة على البيئة:

1. بمضاعفة واستدامة المساحات الخضراء والغابات الحضرية.

2. خفض معدل إنبعاثات الغازات الدفيئة.

3. بالإدارة المتكاملة والمعيارية للنفايات.

4. المحافظة على الحياة البرية.

5. تحسين وتطوير القدرة على التنبؤ بالكوارث.

6. تحسين وتطوير القدرة في معالجة التصحر.

7. تشجيع العمل الطوعي في مجال التشجير وزيادة الغطاء الغابي.

8. تشجيع الاستثمار في زراعة الغابات خاصة الصمغ العربي .

9. نشر الوعي البيئي.

12. المحافظة والإدارة المستدامة لموارد الحياة البرية في المناطق المحمية وفي الأراضي العامة والخاصة.

1. تحسين صيانة الأراضي الرطبة لتعزيز وظائفها الأيكلوجية والاجتماعية والاقتصادية.

2. تأسيس نظام تطوير وحماية للأراضي الرطبة ذات الأهمية في مجال التنوع الإحيائي.

3. المحافظة على التنوع الإحيائي على وجه الخصوص الغابات والحظائر والأسماك لتعزيز التنسيق وإزالة الازدواجية والمنافسة والنزاعات.

4. التوجه نحو تحسين نوعية القطيع وليس زيادة حجمه فقط.

5. تشجيع الاستخدام المستدام لمصادر الحياة البرية من خلال أنشطة القطاع الخاص.

6. تبني سياسة الأراضي الرطبة .

7. إعادة النظر في استخدامات الأراضي في المناطق شبه الصحراوية والهشة بما يتناسب مع الموارد البيئية المتاحة وعدم التأثير السلبي فيها.

13. تطوير التشريعات الوطنية لاستيعاب القضايا البيئية.

14. تقليل التوتر الذي ينتج عن تدني فئة التعويضات الممنوحة لتعويض الأراضي. وذلك بربط المشروعات والاستثمارات في المناطق الريفية بعائدات ومنافع تعود على المجتمعات المحلية بالفائدة وذلك من خلال نظام المسئولية الاجتماعية للاستثمارات.

15. استصحاب مفاهيم التدهور البيئي واستدامة التنمية الريفية عند بناء مفاهيم السلام.

16. تعزيز القدرات الإدارية للمؤسسات المختصة بإدارة وحماية مصادر الحياة البرية :

1. استخدام مفهوم الإدارة البيئية المتكاملة.
2. الاهتمام بتطبيق استراتيجيات ووسائل الاستخدام المستدام.
3. تطوير وتطبيق الأساليب العلمية للنهوض بالموارد الطبيعية .

17. تحقيق الأمن وسط الرحل وإنهاء الصراع حول الموارد:

1. تشكيل واقع اقتصادي واجتماعي جديد لزيادة فرص الاستقرار وخلق فرص عمل وتوطين الرحل واستقرارهم عبر تشكيل واقع مائي جديد بحصاد المياه في الأقاليم الطرفية، يشمل تأسيس منظومة مدن وقرى سكنية واستثمارية جديدة .
2. التقليل من المساحات الشاسعة في الزراعة من خلال تحديث أساليب الزراعة والرعي، بتخصيص مساحات محجوزة للرعي ومزارع للإنتاج الحيواني مع استخدام التقنية الحديثة في أساليب الزراعة، بحيث يتم الاهتمام بالإنتاجية الرأسية.
3. تحسين نظم الإنتاج التقليدي للحيوان والأعلاف لزيادة كفاءتها والتكامل مع أنظمة الزراعة القائمة.
4. تحسين خواص الحيوان بالتحسين الوراثي والتغذية والعلاج.
5. تأسيس صناعات استراتيجية في مجال الغذاء في مناطق استقرار الرحل.
6. توفير فرص التعليم وفق حاجة تنمية واستقرار الرحل.
7. تطوير منهج تعليمي وتربوي يراعي التوجه القومي والموروث الثقافي للرحل.
8. تعزيز عملية تكوين الحضارة الإنسانية من خلال بناء شبكة طرق واسعة تنهي عزلة قطاعات السكان من الرحل والمزارعين وتشجع الحركة السكانية.
9. توفير وسائل النقل الرخيص بين مناطق استقرار الرحل والأسواق المحلية والإقليمية.

18. تشكيل واقع اقتصادي واجتماعي جديد ونمو صناعي، عبر المدن الذكية ومن خلال تجمعات صناعية متميزة تشكل مناطق صناعيةً متطورةً وفق أنجح الممارسات الدولية الحديثة، تنتشر في ولايات السودان المختلفة لزيادة فرص الاستقرار وتوفير فرص عمل عبر تشكيل واقع مائي جديد بحصاد المياه، ليشمل تأسيس منظومة مدن وقرى سكنية واستثمارية جديدة مقروناً مع استراتيجيات الزراعة والصناعة والتخطيط العمراني والبني التحتية مع توفير خدمات التعليم والتدريب والصحة ومرافق العبادة.

19. تحقيق تنمية عمرانية عصرية تشمل إعادة عمليات التخطيط العمراني المتكامل بما يؤدي لتوفير المأوى الملائم للسكان.

20. المحافظة على البيئة وتعزيز الكفاءة في الأعمال المساحية.

21. توجيه الاستثمارات الدولية وفق رؤية متكاملة نحو المدن الجديدة.

22. تأسيس الترتيبات الداخلية المطلوبة لإدارة الشراكة الاقتصادية الدولية :

1. تأهيل القطاع الخاص للقيام بدوره في تحقيق المصالح الاستراتيجية.

2. تأسيس وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص الوطني.

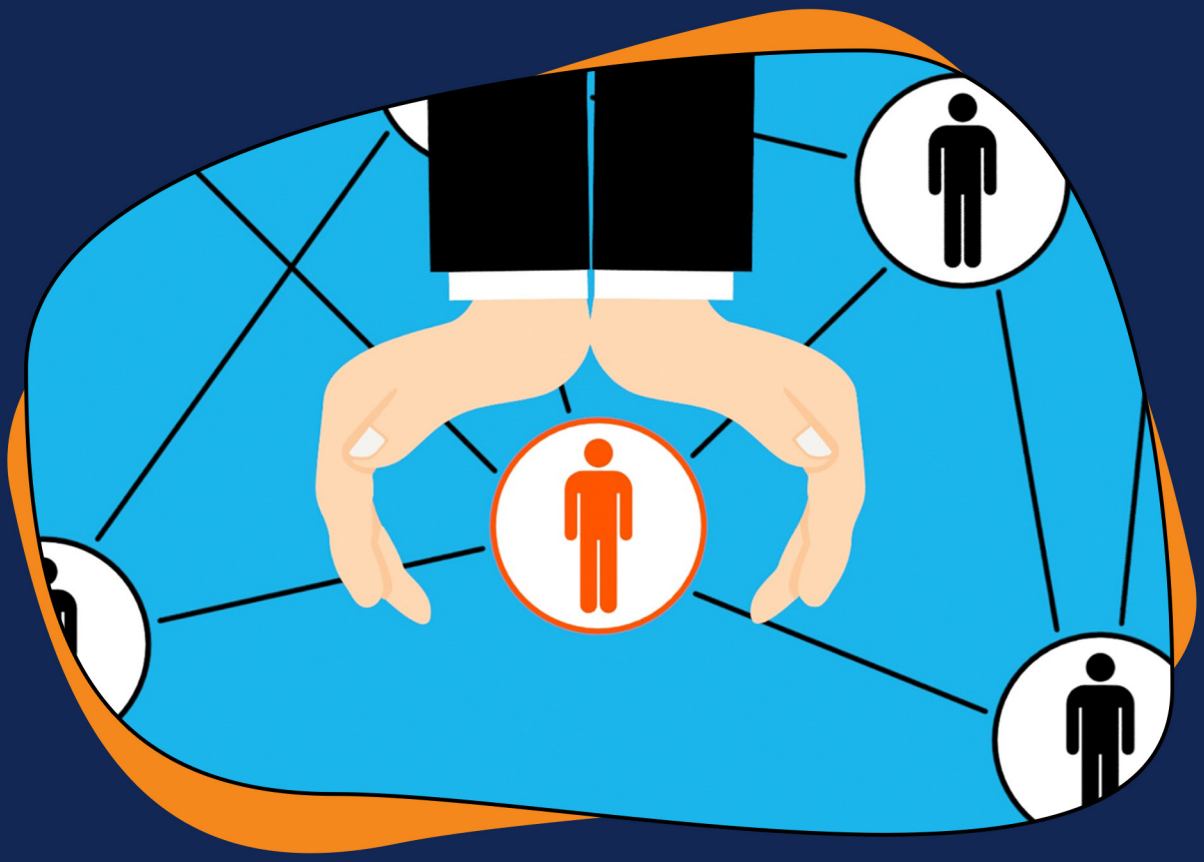

ثالثاً

الرؤية الإجتماعية

تحقيق أمن الإنسان وكرامته وعزته، وتحقيق الأمن الثقافي والاجتماعي والعدالة الاجتماعية، وبناء (والمحافظة على) مجتمع متجانس متفاعل إيجابياً وتعزيز الإنتماء الوطني وتنمية ورعاية الإنسان وجدانيا ونفسياً وعقلياً وبدنياً، ونشر المعرفة وتوفير المورد البشري المؤهل من حيث السلوك الوطني والمهني والمهارات والقدرات والانتماء للوطن، وتشكيل الثقافة الوطنية المطلوبة لتحقيق الرؤية الوطنية، وتوفير الاسناد الثقافي المطلوب للإسهام في تحقيق الأمن والسلم العالميين وأمن المستقبل

وذلك من خلال :

1. إرساء دعائم النسيج الاجتماعي ليقوم على تحقيق (والمحافظة على) مجتمع سليم معافى اجتماعياً يرتكز على تعزيز الروابط بين الأفراد وتعزيز الجماعية في المجتمع كنقيض للفردانية، مجتمع متجانس متفاعل إيجابياً منصهر وطنياً يقوم على قيم الخير والمرتكزات الإستراتيجية التي تتضمن تحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز الانتماء الوطني وأمن الإنسان وكرامته، في ظل دولة آمنة تنعم بالخير والعدل والحرية والرفاهية، خالية من مظاهر الغبن والظلم والجهل والمرض، تقوم على الرضا الشعبي والائتلاف الداخلي، مع تطوير سلوك الدولة تجاه المواطن حتى يتشكل سلوك المواطن تجاه الدولة.
2. الارتقاء بالقيم والنهوض بالمستوى الفكري والوجداني بما يستوعب تحديات تحقيق النهضة وتحديات العصر.
3. إتمام هندسة اجتماعية تحافظ على الموروث الإيجابي وتطويره باستمرار، وعلاج النقاط السالبة، بما يؤدي للمحافظة على مجتمع يتأسس على عزة وكرامة وإنسانية الأفراد، ترتكز على قاعدة الأسرة كآلية مفصلية في التربية وكنواة للمجتمع الصالح الآمن، بتطوير العلاقة بين أفرادها لتقوم على رحمة الصغار وتوقير واحترام الكبار، والاهتمام بدائرة المجتمع من خلال تطوير طريقة التفكير والتخطيط والتنفيذ والحياة وإرساء قيم الخير والعدل بين الناس بمختلف معتقداتهم وإثنياتهم وتوجهاتهم السياسية ومنع العصبيات القبلية والجهوية، وتعزيز التماسك المجتمعي وتشكيل العقل الجمعي وترسيخ ثقافة الحب والتسامح والتهادي والمهاداة،

والعناية والاهتمام بالجار والتكافل التراحم والكرم والعون الإنساني.

4. تطوير المورد البشري السوداني الذي هو في الأصل هدف التنمية ووسيلتها، وذلك من خلال تطوير استراتيجيات للتربية والتعليم والثقافة والطفولة والتدريب والاستراتيجيات النفسية والإعلامية، ليتم عبرها تنشئة الطفل من خلال عمليات هندسة نفسية ووجدانية وثقافية وأخلاقية ووطنية تؤسس للهوية السودانية والإنتماء الوطني والإنتماء الإنساني، وتحتفي في نفس الوقت باللغات والتنوع والتراث والثقافة المحلية، وتربط الجسور وقنوات الاتصال مع الثقافات السودانية الأخرى، وتقود لتحقيق التنمية العقلية والتحصيل المعرفي وتوفر كوادر بالمهارات المطلوبة في التفكير الإبداعي والمهارات الاجتماعية والحياتية والتقنية ومعارف الذكاء الصناعي بما يتناسب والتحديات المحلية والعالمية والمستقبلية، وتطوير السلوك الوطني والمهني المناسب لتحقيق النهضة وبناء المستقبل المنشود وإرساء ثقافة الحب والتسامح والسلام والتعايش السلمي في ظل التعدد، وتقود لتشكيل نمط وطني إيجابي مبدع يستند على التفكير الواعي والقدرة على التخطيط والتنفيذ، وتسهم في تشكيل العقل القومي وتعزيز الولاء والحس والانتماء الوطني، مع توفير المعلم المربي والأستاذ الجامعي المؤهل أخلاقياً ومعرفياً ومهارياً باعتباره ركيزة أساسية للنهضة، وتطوير مرجعية تربوية تعليمية كسلطة وطنية لتأهيل المعلم المربي المعتمد وتطوير واعتماد المناهج الوطنية.

5. حماية القيم وكفالة الحقوق الأساسية والحريات العامة وتفعيل آليات مراقبتها.

6. تنمية الموارد البشرية والنهضة العمرانية وتوفير الخدمات لكافة أفراد المجتمع دون تمييز

وتأمين المجتمع.

7. استدامة تطوير المنهج التعليمي التربوي من منظور عالمي وفقاً لمقتضيات تحقيق المصالح الاستراتيجية للسودان ودواعي تحقيق الأمن القومي وأمن المستقبل ومقتضيات بناء الدولة السودانية، واعتماد منهج وطني موحد للتعليم الأساس والثانوي مع إعطاء خصوصية لإضافات تراعي الخصوصية للولايات.

8. ربط التعليم بالتنمية الشاملة في البلاد، بما يشمله ذلك من التوسع في التعليم الفني والتقني في المساقات المختلفة، والبحث عن أساليب جذب الطلاب للتعليم التقاني والتقني مع الاهتمام بتأهيل التعليم العام كمدخل لتطوير وتجويد مخرجات التعليم العالي.

9. إعادة صياغة الاستراتيجيات المعنية بالتربية والتعليم التي تراعي التنوع الثقافي.

10. محو الأمية بشكل نهائي، سواء أمية المعرفة والإدراك أو أمية التقانة، ومنع حدوثها مستقبلاً.

11. تأسيس نظام تعليمي وتربوي فعّال وقادر على اكتشاف القدرات والميول وبث الروح الإيجابية للعمل وحفز وتشجيع التفكير الإبداعي والعمل الجماعي وتعميق الانتماء الوطني والحس النقدي، والاهتمام بتوفير بيئة محفزة للإبداع والابتكار.

12. تطوير مرجعية تربوية تعليمية كسلطة وطنية لتأهيل المعلم المربي المعتمد وتطوير واعتماد المناهج الوطنية مع الاهتمام بتأسيس مدارس قومية داخلية بالأقاليم.

13. توفير المعلم المربي والأستاذ الجامعي المؤهل، ووضع نظم تحدد المؤهلات الأكاديمية والأخلاقية لكلا منهما، ونظم التعيين والتدريب الحتمي بما يحقق المواكبة والكفاءة المهنية

والأخلاقية .

14. ضبط وتوجيه مؤسسات التعليم غير الحكومي بما يتوافق مع استراتيجيات الدولة.
15. التزام الحكومة بمجانية والزامية التعليم الأساس.
16. تطوير التعليم التقني والتقاني وتأهيل الحرفيين والرعاة الرحل والمزارعين التقليديين.
17. الاهتمام بتأهيل المشردين وإدماجهم في المجتمع وإعادة تأهيل مجتمع الحرب بما في ذلك تعليم الفاقد التربوي منهم.
18. معالجة التشوهات الاجتماعية (التسول، التشرد، السكن العشوائي.....الخ).
19. معالجة جذور المشاكل التي يعاني منهاالشباب حماية لمستقبلنا.
20. تنمية ورعاية ذوي الإعاقة وتوفير آليات ومناهج لإدماجهم في منظومة التعليم والتدريب

والتوظيف.

21. تأسيس ثقافة وطنية تحترم التنوع، تحافظ على الموروث الايجابي وتعالج الجوانب السلبية وتؤسس للسلوك الوطني المطلوب لتحقيق المصالح الوطنية، تستوعب تحديات العصر، تؤسس روابط وجسور متينة للتواصل بين ثقافات أهل السودان، يتم عبرها تطوير أنماط ثقافية جديدة تتأسس على الآتي:

1. إعلاء الوطن وتعزيز الهوية السودانية والانتماء للوطن وتقوية الحس والمشاعر الوطنية، إعلاء العلم، احترام النظام والقانون، السلوك السياسي الراشد، الثقافة التي تربط الممارسة السياسية بالعلم والإبداع الأخلاق، ثقافة الشفافية والمحاسبة، كراهية الفساد، الوعي الاستراتيجي ، ممارسة الاختلاف والتوافق في ظل الإجماع على الرؤية الوطنية، ثقافة السلام والتعايش السلمي، ثقافة الصدق والأمانة والالتزام، ثقافة المبادرة والابتكار وروح التجديد والميل نحو المستقبل، ثقافة إعلاء قيم الحوار والتواصل والتسامح والسلام وقبول الآخر والتعايش ، قيمة حب واتقان قيمتى العمل والوقت، الاعتراف بالخطأ، ثقافة الاستقالة، ثقافة العمل الجماعي، الثقافة التي تؤسس لتعزيز وتطوير التفكير الإبداعي الإبتكاري، ثقافة التشجير وحماية وتنمية البيئة.

2. المحافظة على الجوانب الإيجابية في الثقافة السودانية: (كالتكافل الاجتماعي والسلوك الجمعي والاعتزاز بالأهل والأسرة، عزة النفس كراهية الظلم، التعايش بين الديانات، الحفاظ على العرض والشرف، الإيثار، نجدة الملهوف أو المحتاج..).

22. علاج الجوانب السالبة في الثقافة السودانية (كالإستعلاء الثقافي لدى البعض، السلوك السياسي الذي لا يفرق بين الدولة والحزب، ضعف الشراكة بين السلطة العلمية والسلطة السياسية، ثقافة العنف (عنف اللفظ وعنف السلاح)، ضعف ثقافة التخطيط، اللامبالاة والتسيب وعدم الحماس، التواكل والتراخي في العمل، طريقة التفكير، الذهنية التقليدية، الميل للتقليد وليس الابتكار، الروح الفردية، سيادة الانتماءات الشخصية والحزبية والجهوية على المصالح الوطنية، الميل نحو الماضي وليس المستقبل، الاتكالية، التأفف من العمل اليدوي، عدم قبول النقد، العناد والمكابرة، عدم الاعتراف بالخطأ، عدم الالتزام بما يتم التخطيط له، السلوك التفاخري.

23. الحد من ظاهرة التطرف وتطوير الخطاب الديني.

24. تحقيق الأمن الصحي بتوفير خدمات صحية وقائية علاجية متطورة متوازنة متاحة ومستدامة شاملة.

1. تحسين الخدمات الصحية وتعزيز الثقافة الصحية؛
2. نشر الوعي الصحي بشكل عام، وبين الأمهات على وجه الخصوص، وتعزيز ثقافة الطفل وحمايته في المجتمع.
3. تطوير قدرات الكادر الطبي والكادر المساعد من حيث المعرفة والمهارة والسلوك.
4. تطوير صحة البيئة وترقية الوعي الصحي.
5. تعزيز قدرات الدولة في مواجهة الأوبئة.
6. تطوير البنية التحتية للصحة.
7. تقوية وتطوير النظام الإداري في مجال الصحة على مستوي القطاعين العام والخاص.
8. التزام الحكومة بمجانية الخدمات الصحية الاساسية والوقائية وصحة الأمومة والطفولة وحالات الطوارئ.

25. النهوض بالرجل والمرأة وتعزيز التكافل والمساواة بينهما في الحقوق الإنسانية.
26. تأمين وتشجيع مشاركة المرأة في الحياة العامة وتحسين أوضاع المرأة العاملة .
27. تطوير مشروعات الأسر المنتجة في إطار الفلسفة الوطنية الشاملة .
28. تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية على صياغة وتنفيذ ومراقبة السياسات ذات العلاقة بالأسرة.
29. توفير وتحديث وبناء قواعد المعلومات الديمغرافية.
30. المحافظة على توازن التركيبة الديمغرافية وتشجيع استمرار الانصهار التاريخي في السودان بتنظيم وتوجيه الهجرة الوافدة.
31. ضبط الهجرة الوافدة وضبط استخدام العمالة الأجنبية وتشجيع العمالة الوطنية .

32. محاربة التشوهات الاجتماعية .

33. تفعيل حقوق المعاقين في التوظيف بأجهزة الدولة .

34. تنمية قدرات الشباب المعرفية والإنتاجية والثقافية بما يعزز مشاركتهم في تحقيق التنمية الوطنية المستدامة، ويمكنهم من تحقيق تطلعاتهم والتعامل مع مستجدات العصر وتحدياته بكفاءة .

35. ترقية وعي الشباب والاهتمام بتنميتهم سياسياً وتطوير الثقافة السياسية التي تحكم سلوك الشباب بما يعزز مشاركتهم وفاعليتهم ، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً .

36. تطوير البني التحتية للرياضة ونشر ثقافة الرياضة، واعتماد الرياضة وسيلة لتحقيق الغاية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية ووسيلة للتعاون الدولي .

37. تبني سياسة إلزامية الرياضة في المناهج التعليمية .

38. تطوير البنية التحتية لمؤسسات الشباب.

39. تحسين الخدمات والبيئة الإسكانية والعمرانية.

40. تعزيز وتوفير الترتيبات والسياسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية المطلوبة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية.

41. تعزيز دور الدولة و تشجيع منظمات المجتمع في إعادة تأهيل مجتمع الحرب بما في ذلك تعليم الفاقد التربوي منهم وإعادة دمجهم.

42. تطوير وتطبيق منهج وطني للجودة والاعتماد والتميز في مجالات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية.

إعلاء الوطن
الهوية السودانية
إعلاء العلم
الانتماء للوطن
احترام النظام والقانون
الصدق
ثقافة الشفافية
الوعي الاستراتيجي
كراهية الفساد
إعلاء قيم الحوار
إعلاء قيم الحوار
الابتكار
ثقافة السلام
اتقان العمل
الأمانة
العمل الجماعي
الالتزام
قبول الآخر
الانضباط
احترام الزمن
الاعتراف بالخطأ
الوعي البيئي

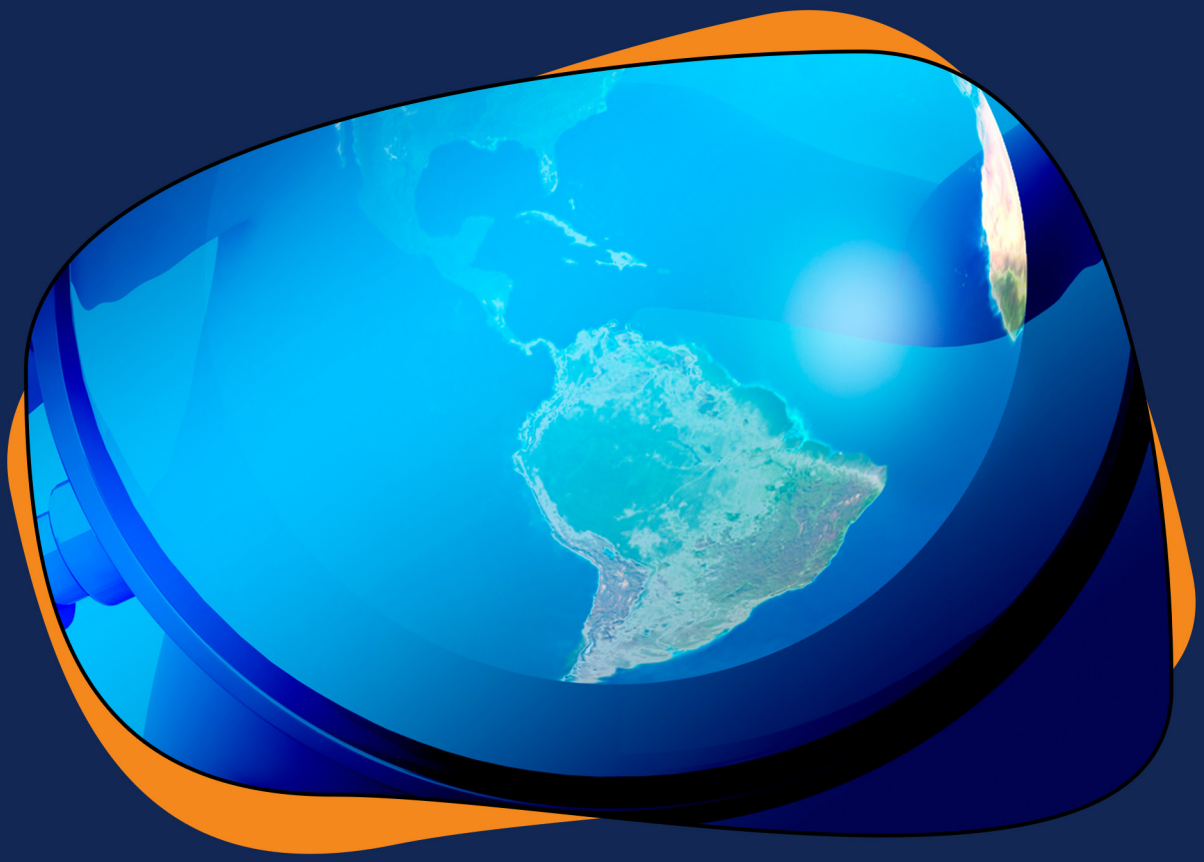

رابعاً

الرؤية الأمنية

الفلسفة الأمنية :

1. تأمين أركان وحدود الدولة وحماية مصالحها الاستراتيجية ومواردها البشرية والمادية.
2. قيام الخدمة العسكرية والأمنية كأجهزة قومية مهنية مستقلة تعمل على حماية الدولة ومصالحها الاستراتيجية وأمن الإنسان السوداني وعدم تسخيرها لحماية حزب أو كيان أو مصالح ضيقة أو حماية أفراد أو تنظيمات.
3. الاعتماد على أن الركيزة الأساسية لتحقيق الأمن هي تحقيق التنمية الشاملة، التنمية النفسية والوجدانية والثقافية والاجتماعية والسياسية والعلمية والتقنية، أي النظر خلف البندقية وليس أمامها فقط، مقروناً مع منظومة القيم والمرتكزات الأساسية التي تؤسس لأمن وكرامة الإنسان، ليأتي تطوير القوات المسلحة والشرطية مكملة لذلك خاصة فيما يتعلق بالمخاطر الخارجية.
4. تعزيز الأمن والاستقرار وحماية المصالح الاستراتيجية.
5. تأمين توازن استراتيجي عسكري مع دول الجوار واستيفاء ترتيبات استراتيجية للتعامل مع الوجود العسكري الأجنبي.
6. تأسيس تحالفات استراتيجية عسكرية مترابطة ومتكاملة مع الترتيبات الاستراتيجية السياسية والاقتصادية للدولة.
7. تعزيز كفاءة وقومية ومهنية القوات النظامية.
8. تطوير المورد البشري الأمني من حيث المعرفة والمهارات والثقافة وفق مقتضيات تطور الجريمة.
9. تأهيل كادر أمني مؤهل من حيث السلوك الوطني والمهني والأخلاقي، بما يعزز من أمن وكرامة الإنسان.
10. تعزيز السيادة علي الحدود البرية والأجواء السودانية والمياه الإقليمية.
11. الاعتماد علي الفاعلية والكفاءة والنوعية في بناء وتشكيل وإعداد القوات النظامية.
12. تطوير إعداد الدولة للدفاع.
13. تطوير البنية التحتية للأجهزة النظامية بما يحقق واجبات القوات النظامية ويعزز من أمن وكرامة وحقوق الإنسان المشار لها في هذه الوثيقة.
14. تعزيز القدرة الوطنية في التصنيع الحربي.
15. دعم التوجهات الإقليمية والدولية الداعمة للاحتفاظ بإقليم خالي من أسلحة الدمار الشامل والنفايات السامة.
16. الإسهام في محاربة الجريمة المنظمة (غسيل الأموال ، الاتجار بالبشر ، المخدرات .....)
17. تكوين احتياطي استراتيجي للقوات المسلحة.

الفلسفة :

تقوم على منع وقوع التهديدات الأمنية، أو التعامل معها عبر توفير ترتيبات إستراتيجية عميقة " سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وفنية" تستبق وتمنع وقوع التهديد أو تقلل من آثاره، وذلك من خلال التنمية المستدامة المتوازنة، خاصة عمليات التنشئة والهندسة النفسية والوجدانية والأخلاقية والثقافية والمعرفية والاجتماعية، وذلك كما يلي:

البعد الإقتصادي :

إن انخفاض واستقرار مستوى الرضا الاجتماعي نتيجة انخفاض مستوى دخل الفرد أو نتيجة لعدم التوازن التنموي " عدم توفر الخدمات الأساسية من تعليم وصحة وفرص مناسبة للعمل "، وعدم العدالة الاقتصادية يقود نحو الجريمة والتطرف والإرهاب، فكلما كان دخل الفرد قليلا لا يسد حاجته وحاجات أسرته الضرورية، كلما كان مضطرباً غير راضٍ عن مجتمعه، بل قد يتحول عدم الرضا إلى كراهية تقود إلى نقمة على المجتمع.

تهدف الفلسفة في هذا الجانب لتوفير الأوضاع الاقتصادية المواتية لمنع وإحتواء الجريمة التي تتأسس على تحقيق العدالة والتنمية الاقتصادية التي تقود لتحقيق رضا المواطن، من خلال :

1. إرساء العدل الاقتصادي.
2. زيادة الإنتاج والإنتاجية وتحقيق الميزة النسبية للإنتاج.
3. زيادة الدخل القومي الذي يمّكن الحكومة من تقديم خدمات متميزة للمواطن وتحقيق الغايات الوطنية، فضلاً عن عدالة توزيع الدخل القومي بما يضمن حقوق صغار المنتجين.
4. توفير فرص العمل عبر القطاعين العام والخاص وبث ثقافة العمل الحر.
5. تحقيق التوازن التنموي.
6. حسن استغلال الموارد الطبيعية وتنميتها.
7. تأسيس الشراكة بين الشركات الكبرى وصغار المنتجين وفق نظام للدولة.
8. الحصول على الحصص الإستراتيجية في السوق العالمي والتقانة الحديثة بجانب السند السياسي والأمني، في إطار شراكات إستراتيجية دولية وإقليمية، بما يتيح تحقيق قيمة مضافة للدولة (فرص عمل ودخل قومي).

تحقيق الميزة النسبية :

لتحقيق ذلك تستند الفلسفة على أن توفير فرص العمل ومحاربة الفقر وزيادة دخل الأفراد، يؤسس لمناخ يمنع الجريمة أو التهديد الأمني، ويتم ذلك من خلال إرساء التنافس الحر كمدخل لرفع الجودة وخفض التكلفة ومن ثم انتعاش الاقتصاد وحركة الإنتاج، وذلك من خلال:

إرساء العدل بين المنتجين وعدم التمييز بينهم، عدم الاحتكار، ضمان سيادة القانون، توفير المناخ المالي من خلال إصدار سياسات مالية ونقدية من منظور عالمي تمكن من المنافسة العالمية، حرية التمويل، سيادة السلطة المهنية وعدم التدخل السياسي في ذلك، خروج الدولة من الإنتاج إلا في الحالات التي تقتضي وجود سلطة للدولة، إتمام عمليات الانتقال من القطاع العام إلى القطاع الخاص وفق شروط تضمن قدرة الأخيرة على الإنتاج وفق مواصفات وتكلفة منافسة عالمياً، تأمين عمليات الخصخصة وفق ضوابط تمنع إتمامها في إطار عمليات غسيل الاموال.

معظم المنتجات الوطنية تتميز بالميزة النسبية وتحتاج إلى الميزة التنافسية التي تتحقق بزيادة الإنتاجية من خلال تطبيق البحث العلمي ونقل وتوطين التقانات وإصدار سياسات مالية معتدلة وغير مزدوجة، وإزالة الجبايات غير القانونية.

تحقيق التنمية المتوازنة :

تسهم التنمية المتوازنة في تحقيق تطلعات المواطنين وفيها إرساء لقيمة العدل وتعد مدخلاً أساسياً لتحقيق رضا المشاعر الوطنية فضلاً عن أن تحققها يعني الاستقرار الذي يؤمن وجود رعاية الأسرة للشباب ووجود الرعاية المجتمعية والمحافظة على القيم، وبالتالي منع التهديد الاجتماعي الذي كان يتشكل نتيجة للخلل التنموي الذي يقود للنزوح والتشرد الخ، كما أن تأسيس مراكز حضرية في المحليات وفي الريف يؤدي إلى تقليل المركزية، كما أن وجود تنمية بالأطراف يعني تواجد بشري مرتبط بمصالح يسعى بشكل طبيعي للدفاع عنها، ويتم ذلك من خلال تحقيق التوازن في تنمية الريف جنباً إلى جنب مع الحضر.

سيادة نظام الدولة :

إن مجرد وجود الإستراتيجيات دون ترتيبات تعالج الخلل المتعلق بالسلوك البشري أو الحزبي، تجعل من تلك الإستراتيجيات حبراً على ورق، وأن عدم السيطرة على ذلك السلوك يعني عدم وجود إرادة فاعلة لتنفيذ الإستراتيجية كما هو محدد، وبالتالي تهديد الأمن، لهذا اهتمت فلسفة الإستراتيجية الأمنية بالتأسيس للأوضاع التي تؤسس لسيادة النظام والقانون بما يمنع سيطرة أي أنظمة أو أوضاع أخرى تقود لتحقيق مصالح ضيقة أو مصالح تتناقض مع إستراتيجية الدولة، باعتبار أن تحقيق حالة الأمن يتوقف على مدى إنفاذ الإستراتيجية.

تحقيق الرضا الوطني :

اهتمت الفلسفة من ناحية ثانية بتحقيق الرضا الوطني حيث أن الحالة العكسية تولد الشعور بالغبن والكراهية وتقود للتطرف، ومن ثم فإن البحث في أسباب تحقيق الرضا الوطني هو مدخل أساسي لمكافحة واحتواء الغلو والتطرف والانحراف الفكري، وذلك من خلال :

1. إرساء العدل والمساواة.
2. الحفاظ على أمن وكرامة المواطن.
3. تأسيس الخدمة العامة فيما يتصل بالتوظيف والمحاسبة والترقي وإنهاء الخدمة وفق العلم والقانون والمؤسسية.
4. الشفافية والعدالة في المنافسة.
5. معالجة السلبيات بالجهات التنفيذية بما يمكن المواطنين من ممارستهم للحقوق والحريات.
6. تحقيق التنمية المتوازنة.
7. ترقية السلوك السياسي.

سيادة النظام والقانون :

إن الفساد الإداري والسياسي والأزمات الاقتصادية المستمرة ابتداءاً من التضخم والكساد الاقتصادي إلى حالات الكسب غير المشروع في الصفقات التي تتم بشكل غير قانوني مع رجال الدولة، أو الدخول في صفقات غير قانونية، مثل هذه الممارسات تولد لدى المواطنين عموماً ولدى الشباب أو الأفراد المحرومين بشكل خاص سلوكاً عدوانياً عنيفاً، سرعان ما ينفجر بعمل عدواني منظم يستهدف الأشخاص والمؤسسات أو الدولة ذاتها، وبالتالي فإن إعمال النظام ونظم الشفافية والمحاسبة والمساءلة...الخ، تعد ترتيبات أساسية لتحقيق حالة الأمن، وعليه لا بد من سيادة حكم القانون.

إرساء القيم وتوازن الحريات :

إنزال القيم الأساسية والحقوق على الأرض، فإنفاذ العدل والمساواة الحقيقية وإتاحة حرية التعبير والتنظيم... الخ. تقود لرضا القواعد وبالتالي تحقق المنع المسبق للتطرف والجريمة والانحراف.

على هذا فإن عدم تطبيق القيم الأساسية كالعدل والمساواة، يقود في نهاية المطاف نحو الانحراف والتطرف.

إن العدل في تقديم الخدمات للمواطنين وتحقيق التوازن التنموي، والعدل بين الشركات والعدل في الالتحاق بالعمل، وعدم التمييز بين المواطنين وعدم التمييز بين الشركات.. الخ يقود نحو تأسيس وتوحيد المشاعر الوطنية وتنمية الولاء الوطني، والعكس يؤدي لمشاعر الضغينة والغبن والأحقاد ومن ثم التوتر الذي يمكن أن يقود في ظل ارتفاع معدلات العطالة وضعف الأجور وضعف الوعي الإستراتيجي، إلى نزاع وصراع وعدم استقرار يفضي إلى خلق مناخ يعطل التنمية ويؤدي إلى أن تتطور بيئة مواتية للإرهاب والتطرف.

الأمن الإنساني :

يتم تحقيق الأمن الإنساني عبر المفهوم الشامل للفكرة الوطنية، كما يلي:

الأمن السياسي المتمثل في الحق بالتمتع بالعدالة والمساواة في الحقوق والتعبير والتنظيم، والتعامل الكريم حتى عند الاعتقال والتحقيق والنيابة والحبس داخل سجون وفق المعايير التي تحترم الإنسانية، إلخ وذلك عبر الرؤية السياسية.

الأمن الاقتصادي المتمثل في الحق في العمل والتوظيف والعدالة الاقتصادية إلخ ويتم عبر الرؤية الاقتصادية.

الأمن الاجتماعي المتمثل في العدالة الاجتماعية والتمتع بخدمات الصحة والتعليم الجيد والكرامة وعدم التمييز على أساس عنصري إلخ، ويتم عبر الرؤية الاجتماعية.

الأمن السياسي
الأمن الاقتصادي
الأمن الاجتماعي الثقافي

الترتيبات الاستراتيجية الخارجية:

تحقيق الأمن يحتاج لترتيبات خارجية لاسيما وأن العالم يعيش في حالة تنافس دولي مستمر، لذلك برز مبدأ تعزيز القدرات التفاوضية من خلال الترتيبات الخارجية ومن النماذج لذلك هو قيام الاتحاد الأوربي وتجمع البريكس.

لذلك اهتمت الفلسفة في هذا الجانب باستيفاء الشراكات الخارجية وتأسيس التكتلات الاقتصادية والسياسية، والعمل بمبدأ ربط المصالح الاستراتيجية دولياً .

الفلسفة الإجتماعية :

تقوم الفلسفة هنا على تحقيق الأمن الاجتماعي والمحافظة على مجتمع متجانس متفاعل إيجابياً منصهر وطنياً يقوم على قيم الخير والمرتكزات الإستراتيجية التي تتضمن تحقيق العدالة الاجتماعية وأمن الإنسان وكرامته، وتشكيل الثقافة الوطنية المطلوبة لتحقيق الإستراتيجية الوطنية والإسناد الثقافي المطلوب لتحقيق الأمن الداخلي والسلم العالمي، وتتضمن تنمية ورعاية الإنسان وجدانيا ونفسياً وعقلياً وبدنياً، ونشر المعرفة وتوفير العنصر البشري المؤهل من حيث السلوك الوطني والمهني والمهارات والقدرات والانتماء للوطن، كما تتضمن تعزيز دور الأسرة في التنشئة الاجتماعية والثقافية وتعزيز قدرات المجتمع.

إن المجتمع هو المحضن الذي ينمو فيه الإنسان، وتنمو فيه مداركه الحسية والمعنوية، ويتنفس هواءه، ويرشف من رحيقه، فهو المناخ الذي تنمو فيه عوامل التوازن المعنوي والمادي لدى الإنسان. وإن أي خلل في تلك العوامل، يؤدي إلى خلل في توازن الإنسان في تفكيره ومنهج تعامله، فالإنسان يتوخى مجتمع يرى فيه العدل وكرامته الإنسانية، وحينما لا يجد ذلك كما يتصور فإنه يحاول التعبير عن رفضه لتلك الحالة بالطريقة التي يعتقد أنها تنقل رسالته.

وأن فقدان الثقة في نظام اجتماعي به فروق شاسعة بين المواطنين يؤدي إلى انهيار قيمة العمل لأنه لم يعد هو مصدر الثروة ولا مصدر الهيبة والاحترام، فتصبح الطرق غير المشروعة هي التي تجلب الثراء ويصبح العمل غير مقترن بحسن الجزاء. كما أن الصراع الطبقي أو الصراع ألاثني، نتيجة لشعور إحدى الجماعات أنها أرقى من الأخرى فتحاول السيطرة عليها لتحقيق مصلحة، يقود للتفكير في ابتداع وسائل تعزز من قدرات تحقيق المصالح لهذه الجماعات في إطار تفكير استحواذي أناني سرعان ما يتطور إلى حالة من الكبت والغبن والغليان التي تقود للجريمة والتطرف والغلو والإرهاب.

النسيج الاجتماعي والرضا الشعبي :

تقوم الفلسفة في هذا الجانب على تحقيق ذلك انطلاقاً من مفهوم الإسلام في تكريم الإنسان أيّاً كان عرقه أو دينه أو لونه السياسي (لقد كرمنا بني آدم) (لا فضل لعربي على عجمي إلا بالتقوى والعمل الصالح)، أي السعي لتحقيق العدل والمساواة وتأسيس خطاب وسلوك الدولة على هذا الأساس وتشكيل ثقافة جديدة على هذا النسق، وذلك عبر تحقيق معاني الفلسفة السياسية والاقتصادية بجانب الجوانب الاجتماعية في التعليم والثقافة...الخ.

فلسفة التعليم :

ترتكز فلسفة التعليم على أن تحقيق الأمن وتحقيق المصالح الإستراتيجية في ظل التعقيدات المحلية والإقليمية والعالمية، تستدعي تشكيل ثقافة قومية تحافظ على الموروث الايجابي وتشكيل ثقافة جديدة وسلوك جديد يناسب التعقيدات المشار إليها.

يضاف لذلك أن تعقيدات الإنتاج والتعامل مع التقانة تتطلب مهارات تتناسب والتنافس العالمي.

كما أن انتشار الجهل خاصة في الأطراف يشكل مدخلاً لتهديد الأمن.

عليه تركز فلسفة التعليم على نشر الوعي وغرس سلوك وثقافة ومهارات تناسب الإستراتيجية ومطلوبات تحقيق الأمن القومي فضلاً عن تعميم المعرفة ومحو الأمية والأمية التقنية وربط مخرجات التعليم بسوق العمل وتوفير مهارات ممارسة الحياة وتوفير المهارات الاجتماعية خاصة وسط الشباب.

كما تهتم الفلسفة بتأسيس الانتماء للوطن وتحقيق الانصهار القومي. وترقية الوعي السياسي والبيئي والصحي، والإهتمام بأولوية نشر الوعي والمعرفة في الأطراف. وتهتم بدور الأسرة كلبنة أساسية في التنشئة السليمة.

الإسناد الثقافي :

إن تحقيق الأمن يستدعي تهيئة الأوضاع المناسبة، وهذا في حد ذاته يتطلب تشكيل ثقافة جديدة تقبل وتؤسس لذلك.

إن ظروف العمل التي أصبحت تتجه نحو التميز، أصبحت تفرض أن يتم الإنتاج بمستوى عالمي متميز، وهذا بدوره يعني ضرورة التعامل مع التقانة الحديثة وحتمية تعزيز مهارات التفكير الإبداعي وتطوير ثقافة الإتقان.

إن الدول النامية ستفقد مئات الآلاف من فرص العمل في العقود القادمة نتيجة لعدم توفر السلوك والمهارة المناسبة للتنافس العالمي، مما يفاقم من فرص نشوء التهديد الأمني.

مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية

تقوم الفلسفة في مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية على استيفاء ترتيبات استراتيجية تقوم على رؤية عميقة تنطلق من خلال ثلاثة دوائر أساسية هي : دائرة النفس البشرية التي تعتمل فيها الكثير من التعقيدات والظروف والتي تحتاج للتعامل الحكيم ، خاصة وأن رغبات الإنسان الروحية دائماً ما تشكل المرتبة الأولى بين رغبات الإنسان ، وذلك يستلزم ترتيبات نفسية وتربوية ودينية وثقافية إلخ .. ثم الدائرة الوطنية التي تشمل الأوضاع الاجتماعية والثقافية والاقتصادية إلخ ... ثم الدائرة الخارجية وما تشمله من ظروف وأوضاع تؤثر على البيئة الوطنية ، ويمكن فيما يلي استعراض أهم مرتكزات الفلسفة:

بناء الأفراد :

إن أهم ركيزة للوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية هو بناء الإنسان وفق منظومة قيم تعبر عن روح الدين وقيم المجتمع فضلاً عن تغذيته بالعلوم والمعارف المختلفة وتعزيز قدرة الطلاب في التفكير الابداعي وفي التحليل وترقية الوعي والإدراك مع تشكيل ثقافة إيجابية مناسبة للتعقيدات التي تواجه المجتمع والتأسيس الثقافي وتشكيل العقل الجمعي والسلوك الايجابي.. كل ذلك يستدعي تطوير مناهج التعليم وتطوير الخطاب الديني والخطاب الإعلامي لتأتي وفق هذه الفلسفة .. كما تشمل الاهتمام بالتعليم اللاصفي ليشمل النشاط الرياضي والثقافي والعلمي للطلاب .

تعزيز دور الأسرة في التنشئة

تقوم الفلسفة هنا على أهمية تعزيز دور الأسرة كنواة للمجتمع والسعي لتأسيس مجتمع يقوم على جماعة متشاركة ترتبط بمشاعر وأهداف، وهذا يعاكس الوضع الذي يقوم على الفردية والذي لا يجد فيه الفرد فيه نفسه كجزء من الأسرة نتيجة لضعف التواصل الأسري فيلجأ الفرد لبدائل أخرى كالمجتمع الإلكتروني أو أصدقاء السوء ، لذا تستند الفلسفة في هذا الجانب على تعزيز قدرات الآباء والأمهات في التربية لمواجهة تعقيدات البيئة المتوصلة بما في ذلك المهارات والعلوم الخاصة بتعزيز القيم والضوابط الاجتماعية والثقافة الدينية وأسس التواصل الأسري الفعال وأسس تحقيق التوازن في التعامل مع الأبناء لا غلواً في التشدد أو التدليل والحماية الزائدة للأبناء .

التعامل الإيجابي مع الفراغ :

إن الفراغ نعمة فإذا لم يستغل بالشكل المفيد فسيتم استغلاله سلبياً .. إن وجود بعض الظروف كضعف التواصل الأسري وضعف المهارات المجتمعية للشباب أو العطالة .. قد يقود للتصرفات السلبية .. عليه تقوم الفسلفة في هذا الجانب على تأسيس ترتيبات أساسية تشمل تعزيز المهارات الاجتماعية للشباب وتعزيز المهارات المهنية، توفير الملاعب والساحات الرياضية والمساحات والحدائق وتوفير مراكز الشباب والأندية الاجتماعية والثقافية مع الاهتمام بتعزيز قدرات الشباب في التخطيط الشخصي بما يجعل كلا منهم يسعى لتحديد أهداف واضحة لحياته ومن ثم الانشغال بتحقيقها. الاهتمام بزيادة مشاركة الشباب من خلال تشجيع دور الشباب في العمل الطوعي وتنظيم المسابقات العلمية والمهرجانات.

تتضمن الفلسفة توفير الإنتاج المعرفي والكوارد المؤهلة في مجال الوقاية والعلاج والدمج، كما تتضمن تعزيز القدرة الاستيعابية في العلاج والدمج من خلال تأهيل المدمنين نفسياً ومهارياً ومعرفياً وسلوكياً في ظل الاحتفاظ باسرارهم، ثم إدماجهم في المجتمع مرة أخرى مع المتابعة المستمرة، يشمل ذلك تأهيل المساجين.

كما تشمل توفير الإرشاد والفتاوي الصحيحة عبر الكتب والصحف والمواقع الإلكترونية وتوفير خطوط ساخنة للتواصل.

وتهتم كذلك بإنتاج الألعاب والبرامج والمسابقات والفتاوي الإلكترونية.

الإعلام الإستراتيجي :

تقوم الفلسفة في هذا الجانب على أن ضعف التواصل بين الدولة والمواطن خاصة الشباب يعني ضعف السيطرة عليهم وإتاحة الفرصة لجهات أخرى للتأثير عليهم والمشاركة في تربيتهم.

تستجيب الفلسفة للتطورات المتسارعة في الاتصالات والإعلام، وترتكز على تأسيس إعلام إستراتيجي يتم عبره إيجاد الدولة بفاعلية في المجتمع الإلكتروني فضلاً عن تعزيز الإعلام الوطني وفق مرتكزات إستراتيجية تقوم على مدخل إعلامي مناسب يدرس الدواخل النفسية للمواطن كما يعي الأوضاع في البيئة الوطنية والخارجية، يشمل هذا الجانب تطوير دور الأئمة والمرشدين الدينيين من خلال تطوير قدراتهم في وسائل التواصل الاجتماعي الإلكتروني وكذا في علوم ومهارات الخطاب الديني المتطور.

الأمن الإقتصادي :

يشمل هذا الجانب تحقيق الآتي:

1. تأمين واستدامة الموارد الطبيعية الإستراتيجية بما يشمل تحقيق الأمن المائي.
2. تحقيق الأمن الغذائي.
3. تأمين وفرة السلع والخدمات الإستراتيجية.

البعد البيئي :

1. المحافظة على البيئة الطبيعية :
2. المحافظة والإدارة المستدامة لموارد الحياة البرية. في المناطق المحمية وفي الأراضي العامة والخاصة.
3. تطوير التشريعات لاستيعاب القضايا البيئية.
4. تقليل التوتر الذي ينتج عن تدني فئة التعويضات الممنوحة لتعويض الأراضي بربط المشروعات والاستثمارات في المناطق الريفية بعائدات ومنافع تعود على المجتمعات المحلية بالفائدة وذلك من خلال نظام المسئولية الاجتماعية للاستثمارات.
5. استصحاب مفاهيم التدهور البيئي واستدامة التنمية الريفية في النشاط الكلي للدولة.
6. تعزيز القدرات الإدارية للبيئة :
1. استخدام مفهوم الإدارة البيئية المتكاملة.
2. الاهتمام بتطبيق إستراتيجيات وسائل الاستخدام المستدام.
3. تطوير وتطبيق الأساليب العلمية للنهوض بالموارد الطبيعية.

المكافحة الفنية :

مع تطور الجريمة اهتمت الفلسفة بتأهيل الجانب الفني لمكافحة الجريمة من خلال تطوير القدرات البشرية في الشرطة مهارياً ومعرفياً وسلوكياً، وتعزيز القدرات التقنية في المكافحة بجانب الإسناد بتعزيز التعاون الدولي والإقليمي.

المحافظة على البيئة الطبيعية

1. منع تلوث المياه والاراضي مع السيطره وضبط تلوث الهواء والمحافظة على التنوع الاحيائي.
2. تحسين وتطوير القدرة على التنبؤ بالكوارث.
3. تحسين وتطوير القدرة في معالجة التصحر.
4. تشجيع تقانات حصاد المياه.
5. اعتماد السياسات العالمية للتغيرات المناخية والتنمية المستدامة.
6. تشجيع العمل الطوعي في مجال التشجير وزيادة المسطحات الخضراء.
7. نشر الوعي البيئي.
8. المحافظة والإدارة المستدامة لموارد الحياة البرية في المناطق المحمية وفي الأراضي العامة والخاصة؛
9. إعادة النظر في استخدامات الأراضي في المناطق شبه الصحراوية والهشة بما يتناسب مع الموارد البيئية المتاحة وعدم التأثير السلبي فيها.
10. تطوير التشريعات لاستيعاب القضايا البيئية.
11. تقليل التوتر الذي يتيح عن تدني فئة التعويضات الممنوحة لتعويض الأراضي بربط المشروعات الاستثمارات في المناطق الريفية بعائدات ومنافع تعود على المجتمعات المحلية بالفائدة وذلك من خلال نظام المسئولية الاجتماعية للاستثمارات.

12. استصحاب مفاهيم التدهور البيئي واستدامة التنمية الريفية في النشاط الكلي للدولة.
13. تعزيز القدرات الإدارية للبيئة :
1. استخدام مفهوم الإدارة البيئية المتكاملة.
2. الاهتمام بتطبيق إستراتيجيات ووسائل الاستخدام المستدام.
3. تطوير وتطبيق الأساليب العلمية للنهوض بالموارد الطبيعية.

المهددات التقنية

فيما يتصل بالمهددات البيئية والمتعلقة بالصحة والغذاء، فإن الفلسفة تهتم بالتعامل في ثلاثة اتجاهات هي : تشكيل الوعي الثقافي تجاه هذه القضايا، ووضع التشريعات والضوابط وتوفير المعمل والتقنيات الحديثة للتأكد من سلامة المياه والمواد الغذائية والأسمدة والكيماويات والمبيدات، ضبط ومراقبة جودة الهواء، مراقبة العمليات الصناعية والزراعية، مع الاهتمام بالتدريب وترقية الوعي الصحي والبيئي، بما يؤمن الاستخدام السليم للمواد الكيماوية.

الهجرة غير الشرعية

تقوم الرؤية هنا على أن وقف الهجرة يتم من خلال التعامل مع جذور المشكلة الناجم عن عدم تحقيق التنمية المستدامة والمتوازنة، الثقافية،النفسية، الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية والبيئية بالدول الإفريقية، وعدم إدراك النظام العامي للآثار الاستراتيجية على المستوى العالمي لعدم تحقيق تنمية متوازنة بين الشمال والجنوب، لذلك تقوم الرؤية على تحقيق معاني التنمية الواردة في هذه الوثيقة، ودعم أي جهود وطنية أو دولية لتحقيق التنمية المستدامة والمتوازنة عالمياً ، وفق شراكة جديدة تقوم على أمن وكرامة الإنسان وتحقيق تنمية شاملة تؤسس لصناعات وطنية بديلاً لصادرات المواد الخام، وما يرتبط بذلك من التنمية البشرية ونقل التقانة والمعرفة، بما يؤدي لتحقيق الجدوى الأمنية والإنسانية من خلال تحقيق الاستقرار وتوفير فرص العمل وترسيخ الحكم الراشد في إفريقيا.

خامساً

رؤية العلاقات الدولية

تأسيس الترتيبات الاستراتيجية الخارجية المطلوبة لتحقيق المصالح الاستراتيجية الوطنية بما يشمله ذلك من تعزيز للقدرات التفاوضية للدولة في حوار المصالح الدولية وتعزيز بناء شراكة دولية عادلة بين الدولة والأسرة الدولية بما في ذلك إدارة عمليات للتبادل الاستراتيجي للمصالح التي تتيح الإسناد الاستراتيجي الدولي " سياسياً وأمنياً وإقتصادياً " ونقل التقانة الحديثة والحصول على الحصص الاستراتيجية في الاسواق والتمويل، تستند على قاعدة الموارد الطبيعية الاستراتيجية للسودان والموقع الجيوستراتيجي، وتعزيز السلام والأمن الإقليمي والدولي والحفاظ على البيئة الدولية.

1. توظيف السياسة الخارجية لخدمة مصالحنا الوطنية وتحقيق الأمن والرفاهية.
2. إدارة حوار استراتيجي بغرض الاستفادة من الأوضاع الراهنة والمتوقعة مستقبلاً على الساحة الدولية وتعقيدات التوازن الاستراتيجي الدولي، وترتيبات الدول الكبرى في منطقة الشرق الأوسط خاصة حول الطاقة والغذاء، في إطار الحفاظ على هذا التوازن لتحقيق مصالحنا الوطنية والحفاظ على وحدة السودان.
3. تأسيس شراكات استراتيجية دولية تقوم على أساس التبادل الاستراتيجي للمصالح تربط بين الموارد الطبيعية الاستراتيجية والمزايا الجغرافية من جهة ونقل التقانة الحديثة والاستراتيجية والسند الأمني والسياسي الاستراتيجي والتمويل والحصص الاستراتيجية في الأسواق العالمية.
4. التزام توجه استراتيجي سياسي يتم عبره التوافق الوطني حول المصالح الاستراتيجية الوطنية والتوافق على التوجه الاستراتيجي الخارجي الذي يقوم على معالجة التناقض بين المصالح الاستراتيجية للسودان ومصالح الدول الأخرى عبر ترتيبات هذه الوثيقة ومن خلال الترتيبات الاستراتيجية السياسية المساندة.
5. إسناد إمكانيات و قدرات الدولة في إدارة العمل الخارجي:

1. التوازن في المعايير المهنية والسياسية التي يتم بموجبها تعيين قيادات العمل الدبلوماسي من خارج السلك الدبلوماسي.
2. تعزيز التغطية الدبلوماسية في كل من إفريقيا (خاصة غرب إفريقيا) ودول أمريكا اللاتينية.
3. إستناد العلاقات الخارجية على فعالية وتناغم القوى الداخلية والإرادة السياسية المرتكزة على تحقيق المصالح الاستراتيجية.

6. تامين المصالح الاستراتيجية من خلال تنويع مصادر التعاون الاستراتيجي الخارجي وعدم الاعتماد على مصدر واحد.

7. ربط العلاقات بدول الجوار والمحيط الإقليمي بالمصالح الاستراتيجية من خلال شراكات استثمار استراتيجية، ومصالح حيوية خاصة النقل والاتصالات والمياه وخطوط نقل الطاقة وتفعيل التواصل الثقافي.

8. ربط مصالح السودان استراتيجياً مع الدول الكبرى المؤثرة في دول الجوار ودول الظهر.

9. تأسيس شراكة استراتيجية دولية على قاعدة المصالح المشتركة، يكون محورها أمن واستقرار المنطقة وموارد الزراعة والمياه والطاقة وصناعة المعادن والحصص الاستراتيجية للسودان في الأسواق الخارجية، و التقانة الحديثة ونقل النفط والسكك الحديدية والطيران.

10. تأسيس علاقة استراتيجية إقليمية تقوم على مصالح استراتيجية مشتركة، وإسناد سياسي استراتيجي ورؤية استراتيجية مشتركة على الصعيد الإقليمي(الشراكات الاستراتيجية في الاستثمار في الصناعات الغذائية، وتجارة الحدود، فتح الأسواق، النفط وتوفير الكهرباء، تأمين المحاصيل الاستراتيجية وموانئ التصدير، التنسيق والتكامل الاستراتيجي حول حوض النيل الأبيض، الارتباط بالسكك الحديدية والطرق والنقل النهري والجوي، فتح وتأمين أسواق استراتيجية مشتركة على الساحة الدولية .

11. تأسيس علاقات استراتيجية مع الدول الإسلامية فيما يتعلق بالقضايا والمصالح المشتركة وتنسيق المواقف.

12. الاهتمام بالعامل الثقافي لتحقيق التقارب بين السودان والدول العربية الإسلامية.

13. استيفاء الترتيبات الاستراتيجية علي المستويين الداخلي والخارجي للحفاظ على البيئة والمناخ .

14. التزام سياستنا على الاحترام المتبادل ونبذ التدخل في شئون الآخرين وعدم استعداء أي دولة وعدم تجاهل أي دولة مجاورة.

15. الالتزام بمكافحة التطرف بكافة أشكاله بما في ذلك إرهاب الدولة ، والسعي لتأسيس أوضاع استراتيجية تسهم في التأسيس للأمن الإنساني العادل.

16. الإسهام في جعل العالم خال من أسلحة الدمار الشامل.

17. التأكيد على احترامنا للقوانين والمواثيق الدولية والعمل على هدى مبادئها لتحقيق الأمن والسلام دون أن يقيد هذا من من ضرورة السعي لإصلاح الأمم المتحدة، والتأمين بأن التحديات العظيمة التي تواجه تحقيق الأمن والسلام العالمي تعتمد على مدى ارتكاز النظام العالمي على نظام قيمي أخلاقي ، يؤسس للمصالح الوطنية للدول ولسيادتها وللأمن الإنساني والأمن القومي والأمن العالمي ويهتم بالحفاظ على البيئة والمناخ وتنمية الموارد الطبيعية وحسن استغلالها والمحافظة على حقوق الأجيال القادمة.

18. الاهتمام بتأسيس شراكة عالمية عادلة، تقوم على أساس تحقيق الأمن الإنساني ومصالح الدول النامية المالكة للموارد، وبما يتيح التمويل والتقنية الحديثة والخبرة والحصص الاستراتيجية في الأسواق، مرتكزاً على إرادة عالمية تهتم بشكل أكبر بالبحث العلمي وإعتماد مفاهيم جديدة للتخطيط تربط بين المصالح الوطنية للدول والمحافظة على البيئة وتنمية الموارد الطبيعية وتحقيق الأمن الإنساني في كل العالم.

19. الإسهام في مكافحة الجريمة المنظمة.

20. تعزيز التعاون العربي والإفريقي.

1. تأسيس علاقات استراتيجية تقوم على مصالح استراتيجية مشتركة، وإسناد سياسي استراتيجي ورؤية استراتيجية مشتركة للمصالح المشتركة على الصعيد الدولي والإقليمي.

2. العمل علي تطوير الاتحاد الإفريقي.

3. العمل على تطوير الجامعة العربية وارساء نظام عربي فاعل والسعي لتأسيس عقد سياسي جديد يحدد مفهوماً للمستقبل.

21. تعزيز التعاون الإقليمي:

1. الاتجاه نحو التكتل الاقتصادي الإقليمي.

2. الاهتمام بالعمل الاقتصادي كمدخل للعمل الإقليمي: الإفريقي أو العربي المشترك.

3. التعاون في مجابهة التحديات المشتركة التي تواجه السودان ودول الجوار الإفريقي، المتمثلة في قضايا الفقر، تدهور البيئة والجفاف والتصحر التغيير المناخ، الاختناقات التنموية، والقضايا الأمنية المتعلقة بالجريمة المنظمة والعابرة للحدود، وتجارة المخدرات، والانتشار الواسع النطاق للأسلحة الخفيفة والاهتمام بالجاليات من تلك الدول في دعم وتوطيد علاقات دولها مع السودان.

4. التعاون مع دول الجوار الإفريقي في التوصل لحلول لمشاكلها المتمثلة في عدم الاستقرار السياسي، وهشاشة الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي يساعد علي التعاون وبناء العلاقات معها من منظور مستقبلي.

المصالح الجيوستراتيجية

إدراك وتحقيق المصالح الاستراتيجية يقتضي توفر الأوضاع التالية إقليمياً:

1. تحقيق التنمية والاستقرار في دولة جنوب السودان.
2. تحقيق التنمية والاستقرار في دول الجوار الإفريقي.
3. تحقيق الأمن البيئي بما يضمن توفر الظروف المناخية المواتية للحياة واستمرار هطول الأمطار.
4. عدم انتشار التطرف والإنحراف الفكري في إفريقيا.
5. عدم انتشار السلاح النووي في إفريقيا.
6. التوافق الاستراتيجي حول المياه.
7. التوافق بين الدول الإفريقية ودول الاتحاد الأوربي على رؤية استراتيجية تتعامل مع جذور مشكلات الهجرة، تقوم على تأسيس تنمية شاملة وإدارة للموارد الطبيعية ترتكز على أمن الإنسان وكرامته وتحقيق التنمية الشاملة ومراعاة الأمن الإقليمي والعالمي وحقوق الأجيال القادمة وأمن المستقبل.

سادساً

الرؤية في

العلوم والتقانة

توفير السند التقني والإنتاج المعرفي المطلوب لتحقيق المصالح الوطنية والذي يفضي للتطور والتقدم ويحقق التميز والجودة والكفاءة والمواكبة، والمحافظة على البيئة والاستغلال الأمثل للموارد.

1. تحقيق (والمحافظة على) الإجماع الوطني وتعزيز الإرادة الوطنية حول المصالح الاستراتيجية للإنتاج العلمي والتقني.
2. توفير السند المعرفي المطلوب لتحقيق الأمن القومي والمصالح الاستراتيجية.
3. توجيه قدرات الدولة التقانية والعلمية لتعزيز قوة الدولة، وابتكار أفكار نوعية تتيح فرصا جديدة أو تحقق تميزا أو تبتكر حلولا لقضايا المسار الاستراتيجي للدولة.
4. تعزيز قدرة الدولة في تنمية وتطوير والاستغلال الأمثل للموارد.
5. توفير إنتاج معرفي في مجالات في القضايا ذات الصلة بالأمن القومي.
6. توفير إنتاج معرفي في مجالات القوى الذكية.
7. تنمية قدرات السودان في استخدام تطبيقات الذكاء الصناعي في تحقيق النهضة والسلام المستدام.
8. تشجيع البحوث في مجالات تنمية صناعة الموانئ، الطاقة البديلة، الهندسة البيولوجية، الزراعة وإنتاج الغذاء، الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، التعدين، مكافحة التصحر والهدام والحسكنيت، تحقيق الانتماء الوطني وتشكيل الثقافة بما في ذلك السلوك الوطني المناسب لبناء الدولة السودانية الحديثة، بناء الدولة السودانية في ظل التعدد، الفاقد التربوي، الانصهار القومي ، التميز، استخدام الذكاء الصناعي في النهضة والسلام .
9.
10. تطوير البنية التحتية للإنتاج العلمي وتوفير كادر بحثي مؤهل.

11. تعزيز قدرات الدولة في الإنتاج العلمي:

1. توفير كادر بحثي مؤهل.
2. تطوير البنية التحتية للإنتاج العلمي.
3. تطوير العلاقات العلمية الخارجية وتعزيز التواصل بين الباحثين السودانيين ومواكبة التطورات على الساحة الدولية.
4. توفير المناخ البحثي المناسب.
5. زيادة كفاءة التنسيق فيما يتصل بالبحث العلمي.
6. تطبيق سياسات التفرغ العلمي للباحثين.
7. تعزيز آليات رعاية وتوجيه الإنتاج العلمي والتقني.

12. توفير السند التقني المطلوب لتحقيق الأمن القومي والمصالح الاستراتيجية.

13. امتلاك تقانة حديثة في المجالات الآتية:

1. تقانات صناعة الموانئ.
2. تقانة الصناعات التحويلية .
3. تقانة الري والزراعة والغذاء .
4. تقانة استكشاف باطن الأرضو استخلاص المعادن.
5. تقانة الطاقة البديلة والطاقة الرخيصة.
6. تقانة النقل.
7. تقانة البيئة.
8. النظام الوطني لتشغيل الحواسيب والنظم الوطنية لإدارة قواعد البيانات والتشفير.
9. معالج وطني وفقاً للاحتياجات الوطنية.
10. أقمار صناعية وتقانة الرصد والإنذار المبكر.
11. التقانة العسكرية والأمنية.

14. تقديم تقنية إتصالات وتقنية معلومات متطورة وخدمات ذات جودة عالية واسعار منافسة للمستخدمين.

15. العمل على تطوير قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات وضبط الشبكات حماية للمصالح الاستراتيجية للدولة.

16. العمل على التغطية الشاملة للاحتياجات التقنية الكهربائية ومواكبة الشبكات والنقل للمواصفات والمعايير العالمية.
17. تطوير البنية التحتية للإنتاج التقني .
18. التأسيس لمجتمع المعرفة.
19. توفير كادر تقني مؤهل.
20. تعزيز الحس الأمني التقني.

سابعاً

الرؤية في

الإعلام والمعلومات

تأسيس إعلام مهني مسئول، يخدم المصالح الوطنية. وإنتاج معلومات ومؤشرات ذات مصداقية وكفاءة.

1. تأسيس إعلام وطني استراتيجي يحقق المصالح ويوفر السند المطلوب لتحقيق المصالح الوطنية والأمن القومي.
2. تطوير إعلام استراتيجي يحقق المبادرة والقدرة على وصول ومخاطبة الجمهور العالمي والمحلي تحقيقاً للمصالح الوطنية وتعزيزا لثقافة الدولة والسلام والتعايش السلمي ونبذا للعنف وتعزيزا للانتماء الوطني وتشجيعا للوحدة الوطنية.
3. التأسيس لصناعة إعلامية مواكبة ومتطورة.
4. امتلاك الأقمار الصناعية والتقانة الحديثة.
5. توفير كوادر إعلامية استراتيجية.
6. تعزيز قدرة الدولة في التنسيق الإعلامي.
7. كفالة حرية ممارسة العمل الإعلامي في إطار مطلوبات تحقيق المصالح الوطنية.
8. توفير المعلومات والمؤشرات وطنية المصدر ذات المصداقية في الوقت المناسب، والمطلوبة لعمليات التخطيط والتنفيذ والتقييم. والاهتمام بإجراء المسوحات الميدانية دورياً كمصدر أساسي للمعلومات.
9. تطوير منظومة دعم القرار وربطها بمراكز إنتاج المعلومة ومراكز التحليل.
10. تأمين المعلومات الوطنية.
11. تأسيس منظومة مؤشرات قياس وطنية لقياس حالة الأمن القومي والاستراتيجيات والخطط المرحلية.
12. ترقية الوعي الإحصائي والمعلوماتي.
13. تطوير نظام المعلومات القومي بما يوفر الرؤية الشاملة ويحقق التناسق والتكامل بين أجهزة المعلومات (الإحصاء، المركز القومي للمعلومات، الاستشعار عن بُعد). السجل المدني

هوية التنمية الإقتصادية :

السلام عبر بوابة التنمية:

تقوم الفكرة على تأسيس مراكز حضرية إنتاجية في كل بقاع السودان بما يحقق التوازن التنمية والعدالة الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن السودان من استغلال طاقاته بالشكل الأمثل، فضلاً عن أن تحقيق ذلك مدعوماً بالرؤية السياسية والثقافية والاجتماعية، سيؤسس لتحقيق السلام المستدام.

المنظومات الإنتاجية

وتقوم على منهج التفكير الجمعي المبني على النتائج، بحيث يتم العمل بنظام المشروعات المتكاملة، حيث يتم توجيه الموازنة نحوها بعكس النظام التقليدي الذي يوجه التمويل نو مشروعات مشتتة لا رابط بينها، الشئ الذي يؤدي لبعثرة المال.

سيتم استخدام سياسة 4 3x،(من ؟ يفعل ماذا ؟ أين ؟) بغرض توجيه الأطراف المختلفة سواء الحكومة أو قطاع خاص أو مجتمع نحو المشروعات المحددة في المكان المحدد، فإن كنا نود تحقيق نتيجة في الزيوت، فهذا يعني الحاجة لاستيفاء ترتيبات تتعلق بزراعة الحبوب الزيتية والصوامع والبنية التحتية للصناعة والتدريب والإنتاج المعرفي والابتكار والأمن إلخ ، حتى نصل لإنتاج يوفر زيوت ومن ثم فرص عمل وعائدات بالعملة الحرة، النموذج التالي لمنظومة صناع الزيوت بالقضارف، كما ستقوم السياسة بتوجيه الأطراف المختلفة لتنفيذ المشروعات المحددة في القضارف.

منظومة الزيوت
صرف صحي وسطحي
طرق
كهرباء
إسكان
مياه
مدارس
مستشفى
صوامع
إدارة النفايات
مواقف
شرطة
مراكز تدريب
أسواق
ملاعب وحدائق وتشجير

الإقليم الشرقي

ساحل البحر الأحمر	منظومة السياحة البحرية
اركويت	مدينة أركويت السياحية
كسلا	منظومة السياحة والسياحة التعليمية والعلاجية
ساحل البحر الأحمر	(منظومة موانئ البحر الأحمر في إطار برنامج الممر الإفريقي (المنظومة القومية للنقل متعدد الوسائط
ساحل البحر الأحمر	منظومة صناعة الأسماك، واللولؤ
ساحل البحر الأحمر	منظومة التعدين وصناعة المعادن
بورتسودان	صناعة البتروكيماويات
دلتا طوكر	منظومة الزراعة
كسلا، حلفا الجديدة	منظومة الإنتاج الزراعي والصناعي البستاني، صناعة السكر ومشتقاته
كسلا	منظومة الرخام والقرانيت
القضارف	منظومة الزيوت
القضارف، الفاو	منظومة إنتاج وصناعات الذرة التحويلية
بورتسودان	المنطقة الحرة على ساحل البحر الأحمر، في إطار برنامج الممر الإفريقي
كسلا	.المنطقة الحرة ومنظومة التجارة الإقليمية عبر إرتريا ومنطقة العبور ، في إطار برنامج الممر الإفريقي
القضارف	المنطقة الحرة ومنظومة التجارة الإقليمية عبر إثيوبيا ومنطقة العبور في إطار برنامج الممر الإفريقي
كل المدن	منظومة إنتاج الطاقة المتجددة
كل ريف الإقليم	منظومة تنمية الريف ومنظومة الصناعات الصغيرة
بورتسودان	مركز الإنتاج المعرفي والابتكار
بورتسودان	معهد تقانة الإنتاج البحري
بورتسودان	معهد علوم إدارة الموانئ البحرية وعلوم البحار
بورتسودان	كلية علوم وتقانة المعادن
بورتسودان	كلية علوم السياحة
بورتسودان	معهد تقانة وعلوم صناعة البتروكيماويات
بورتسودان	.أكاديمية الإدارة الاحترافية والتسويق
بورتسودان	مدرسة تقانة الإنتاج البحري
بورتسودان	مدرسة تقانة وعلوم المعادن
بورتسودان	مدرسة علوم وتقانة السياحة
كسلا	مركز الإنتاج المعرفي والابتكار
كسلا	معهد تقانة الزراعة والصناعات الغذائية
كسلا	مدرسة فنون النحت والزخرفة
كسلا	مدرسة تقانة الجرانيت وتشكيل المعادن
كسلا	مدرسة علوم وتقانة السياحة
كسلا	أكاديمية الإدارة الاحترافية والتسويق
كسلا	.أكاديمية تنمية الريف والصناعات الصغيرة
القضارف	مركز الإنتاج المعرفي والابتكار
القضارف	معهد تقانة الزيوت والصناعات الغذائية
القضارف	مدرسة تقانة الزراعة والإنتاج الغذائي
القضارف	مدرسة تقانة التعبئة والتغليف
القضارف	أكاديمية الإدارة الاحترافية والتسويق

بين النيلين

الدمازين	،منظومة صناعة الورق ، منظومة زراعة الغابات وصناعة الخشب والأثاثات
قيسان	منظومة التعدين وصناعة المعادن
سنجة، الجزيرة	منظومة الصناعات الغذائية
سنار ، سنجة	(منظومة الإنتاج البستاني (الموز، فواكه المناطق الحارة
الدندر	منظومة الدندر السياحية
كوستي	منظومة إنتاج وصناعة الأسماك
ربك	السكر والإيثانول ومشتقات مخلفات السكر
كوستي	.منظومة النقل النهري العابر، في إطار برنامج الممر الإفريقي
الكرمك	.المنطقة الحرة ومنظومة التجارة الإقليمية عبر إثيوبيا ومنطقة العبور، في إطار برنامج الممر الإفريقي
كوستي	المنطقة الحرة ومنظومة التجارة الإقليمية عبر جنوب السودان ومنطقة العبور، في إطار برنامج الممر .الإفريقي
كل المدن والريف	منظومة إنتاج الطاقة المتجددة
كل ريف الإقليم	منظومة تنمية الريف ومنظومة الصناعات الصغيرة
الدمازين	مركز الإنتاج المعرفي والابتكار
الدمازين	كلية علوم وتقانة الغابات ومنتجات الغابات
الدمازين	مدرسة تقانة صناعة الورق والخشب والأثاثات
الدمازين	مدرسة تقانة المعادن
الدمازين	أكاديمية الإدارة الاحترافية والتسويق
سنار	مركز الإنتاج المعرفي والابتكار
سنار	كلية تقانة الغذاء
سنجة	مدرسة تقانة تغليف وتعبئة الفاكهة والخضر
سنار	أكاديمية الإدارة الاحترافية والتسويق
الدندر	مدرسة علوم وتقانة السياحة
مدني	مركز الإنتاج المعرفي والابتكار
مدني	.أكايمية تنمية الريف والصناعات الصغيرة
الكاملين	معهد صناعة الأسمدة العضوية
الحيصاحيصا	معهد تقانة النسيج وصناعة الملابس
الحيصاحيصا	معهد تقانة الغذاء
الحيصاحيصا	الإدارة الاحترافية والتسويق
كوستي	مركز الإنتاج المعرفي والابتكار
كوستي	معهد تقانة الإنتاج النهري والصيد
كوستي	أكاديمية الإدارة الاحترافية والتسويق
كل المدن والريف	منظومة الطاقة المتجددة

كردفان

كل الإقليم	زراعة الصمغ العربي
بابنوسة	صناعات الصمغ العربي
كادقلي	منظومة النباتات الطبية وصناعة الدواء
أم روابة	منظومة الزيوت
الرهد	(منظومة زراعة وصناعة (الكركدي ومنتجات التبلدي، الصلصة والكاتشب
كادقلي والدلنج الكبرى	(منظومة الزراعة وصناعات الذرة التحويلية (الدقيق، الإيثانول، إلخ
رشاد	منظومة زراعة وصناعة الشاي
شمال وغرب كردفان	منظومة الألبان ومشتقاتها
أبوجبيهة، هيبان، بارا	منظومة الإنتاج الزراعي والصناعي البستاني
غبيش	منظومة إنتاج وصناعة لحوم الضان وصناعة الجلود والمنتجات الجلدية
الأبيض	منظومة الزجاج
الأبيض	منظومة الأسمنت
جنوب كردفان	منظومة التعدين والصناعات المعدنية
الفولة	منظومة النفط
الأبيض، الرهد	.منظومة سياحة الخريف
رشاد، الليري،كادقلي	منظومة سياحة الجبال
كل المدن والريف	منظومة إنتاج الطاقة المتجددة
كل الريف بالإقليم	منظومة تنمية الريف ومنظومة الصناعات الصغيرة
كاودا	المنطقة الحرة ومنظومة التجارة الإقليمية في إطار منظومة الممر الإفريقي
أم روابة	مراكز الإبداع والإنتاج المعرفي
أم روابة	معهد تقانة الزيوت
أم روابة	أكاديمية الإدارة الاحترافية والتسويق
الرهد	مراكز الإبداع والإنتاج المعرفي
الرهد	(معهد تقانة الغذاء (الكركدي والتبلدي
الرهد	مدرسة تقانة الزراعة وصناعة الغذاء
الرهد	أكاديمية الإدارة الاحترافية والتسويق
بابنوسة	مراكز الإبداع والإنتاج المعرفي
بابنوسة	معهد تقانة الألبان وتنمية المراعي
بابنوسة	.أكاديمية الإدارة الاحترافية والتسويق
الأبيض	مراكز الإبداع والإنتاج المعرفي
الأبيض	معهد تقانة الصمغ العربي
الأبيض	مدرسة صناعة وتشكيل الزجاج
الأبيض	أكاديمية الإدارة الاحترافية والتسويق
الأبيض	.أكاديمية تنمية الريف والصناعات الصغيرة
الأبيض	.أكاديمية تنمية الريف والصناعات الصغيرة
الدلنج	مركز الإبداع والإنتاج المعرفي
رشاد	معهد علوم السياحة
أبوجبيهة	(معهد تقانة الغذاء (الإنتاج البستاني ، الشاي
كادقلي	مدرسة تقانة الزراعة وصناعة الغذاء
تلودي	معهد علوم وتقانة صناعة الأدوية
تلودي	معهد علوم وتقانة الغزل والنسيج
كادقلي	مدرسة علوم وتقانة الغزل والنسيج
الدلنج	أكاديمية فنون وتقانة صناعة الملابس
الدلنج	**أكاديمية الإدارة الاحترافية والتسويق**

دارفور

نيالا	منظومة الإنتاج الحيواني وصناعة الجلود
غرب وجنوب وشرق دارفور	منظومة الإنتاج الزراعي وصناعة الغذاء
الفاشر، زالنجى، نيالا، الضعين، عديلة	(منظومة الصناعات التحويلية (الغذائيات، الحلويات والطحنية
غرب وشرق ووسط دارفور	منظومة المعادن
شمال وغرب وجنوب دارفور	منظومة سياحة الجبال
كل مدن وريف الإقليم	منظومة إنتاج الطاقة المتجددة
كل ريف الإقليم	منظومة تنمية الريف ومنظومة الصناعات الصغيرة
أم دافوق	المنطقة الحرة ومنظومة التجارة الإقليمية عبر إفريقيا الوسطى ومنطقة العبور والمنطقة الحرة، في إطار برنامج الممر الإفريقي.
جنوب دارفور	المنطقة الحرة ومنظومة التجارة الإقليمية عبر جنوب السودان ومنطقة العبور ، في إطار برنامج الممر الإفريقي.
شرق دارفور	المنطقة الحرة ومنظومة التجارة الإقليمية عبر جنوب السودان ومنطقة العبور، ، في إطار برنامج الممر الإفريقي.
غرب دارفور	المنطقة الحرة ومنظومة التجارة الإقليمية عبر جنوب السودان ومنطقة العبور ، في إطار برنامج الممر الإفريقي.
وسط دارفور	المنطقة الحرة ومنظومة التجارة الإقليمية عبر جنوب السودان ومنطقة العبور ، في إطار برنامج الممر الإفريقي.
شمال دارفور	المنطقة الحرة ومنظومة التجارة الإقليمية مع ليبيا ، في إطار برنامج الممر الإفريقي.
نيالا	مراكز الإبداع والإنتاج المعرفي
الضعين	معهد تقانة الزراعة وصناعة الغذاء
نيالا	معهد تقانة صناعة الجلود والصناعات الجلدية
نيالا	مدرسة الإنتاج الحيواني
نيالا	مدرسة صناعة الجلود والصناعات الجلدية
عديلة	مدرسة تقانة صناعة وتغليف الغذاء
نيالا	أكاديمية الإدارة الاحترافية والتسويق
الجنينة	مراكز الإبداع والإنتاج المعرفي
الجنينية	معهد تقانة الطاقة والمعادن
الفاشر	مدرسة صناعة وتشكيل الحلي
الفاشر	مدرسة التصميم الصناعي
كاس	أكاديمية الإدارة الاحترافية والتجارة الدولية والتسويق.
زالنجى	أكايمية تنمية الريف والصناعات الصغيرة.

الشمالية

حلفا	منظومة إنتاج وصناعة الأسماك
دنقلا	الفول المصري، القمح ومطاحن الدقيق
نهر النيل	(منظومة الإنتاج الغذائي(البهارات
نهر النيل	(منظومة الإنتاج الغذائي(البصل والبطاطس ، البقوليات
نهر النيل، الشمالية	(منظومة الإنتاج الغذائي(القمح
شندي، عطبرة	(منظومة الإنتاج الغذائي(الخضروات
مروي، شندي	(منظومة الزراعة والصناعة البستانية (المانجو، القريب فروت، البرتقال ، البلح
مروي، حلفا	منظومة الزهور
دنقلا، عطبرة	منظومة الجرانيت والرخام
أبوحمد	منظومة المعادن
عطبرة	منظومة الأسمنت
شندي، مروي	منظومة سياحة الآثار والصحراء والنيل
كل الإقليم	منظومة التنمية الريفية ومنظومة الصناعات الصغيرة
كل المدن والريف	منظومة الطاقة البديلة
عطبرة	مركز الإبداع والإنتاج المعرفي
عطبرة	معهد تقانة القاطرات
شندي	معهد تقانة الزراعة وصناعة الغذاء
شندي	مدرسة تقانة الزراعة وصناعة الغذاء
البجراوية	معهد علوم وتقانة السياحة
أبوحمد	مركز الإبداع والإنتاج المعرفي
أبوحمد	معهد تقانة المعادن
أبوحمد	مدرسة تقانة المعادن
أبوحمد	مدرسةصياغة وتشكيل الحلي
دنقلا	مركز الإبداع والإنتاج المعرفي
حلفا	معهد تقانة الزراعة والإنتاج السمكي والبستاني
دنقلا	.أكاديمية الإدارة الاحترافية والتجارة الدولية والتسويق
دنقلا	.أكايمية تنمية الريف والصناعات الصغيرة
حلفا	منظومة التجارة الإقليمية ومنطقة العبور والمنطقة الحرة مع مصر
حلفا	منظومة النقل النهري

الخرطوم

الصناعات الهندسية، الصناعات الإلكترونية، السياحة النيلية، منظومة الخدمات، الحكومة الذكية،

مدينة المال والأعمال

مدينة مجمع البحرين السياحية

المركز القومي للإبتكار والإنتاج المعرفي،

معهد علوم الاستراتيجية ودراسات المستقبل

مركز القومي للإنتاج المعرفي والابتكار

معهد علوم وتقانة الطاقة المتجددة

مدرسة التصميم الصناعي

منظومة النقل متعدد الوسائط (الممر السوداني)

وتشمل تأسيس مطارات بمواصفات عالمية مع خدمات فنادق الخمسة نجوم والأسواق العصرية، في كل من الخرطوم والجنينية ونيالا والأبيض وبورتسودان وكسلا ومروي ، مقرونا مع شبكة السكة حديد والطرق والأنابيب، العابرة إقليميا والممتدة حتى البحر الأحمر وداخليا مع كل السودان، بما يؤدي لتحويل السودان لمركز تجارة إقليمي مع وجود مزايا الإطلال على البحر الأحمر ووجود عدد من الدول الحبيسة .

الموانئ والمناطق والمعابر في إطار منظومة الممر السوداني الإفريقي

مدن الساحل	منظومة موانئ البحر الأحمر
ساحل البحر الأحمر	المنطقة الحرة
كسلا	المنطقة الحرة مع إرتريا
القضارف	المنطقة الحرة مع إثيوبيا
الكرمك	المنطقة الحرة مع جنوب السودان
كاودا	المنطقة الحرة مع جنوب السودان
حلفا	المنطقة الحرة مع مصر
شمال دارفور	المنطقة الحرة مع ليبيا
أم دافوق	المنطقة الحرة مع إفريقيا الوسطى
غرب دارفور	المنطقة الحرة مع تشاد
جنوب دارفور	المنطقة الحرة مع جنوب السودان
شرق دارفور	المنطقة الحرة مع جنوب السودان
وسط دارفور	المنطقة الحرة مع جنوب السودان
كوستي	منظومة النقل النهري
حلفا	منظومة النقل النهري

وتهدف لتقليل هدر الوقت ومحاربة الفساد والبريوقراطية وتسهيل الأعمال وتطبيق مفهوم الحوكمة.

مشروعات البنى التحتية:

- مشروعات الطرق العابرة للسودان وللقارة.
- مشروعات السكة حديد.
- مشروعات الطاقة .
- مشروعات حصاد المياه.
- مشروعات المطارات الدولية.
- مشروعات الموانئ البحرية.
- مشروعات النقل النهري والموانئ النهرية.
- مشروعات خطوط الأنابيب العابرة للسودان وللقارة.
- مشروعات التنمية العمرانية .
- مشروعات تقليل نسبة إنبعاث غاز الكربون.
- مشروعات الإدارة المتكاملة للنفايات.
- مشروعات الصرف الصحي والسطحي

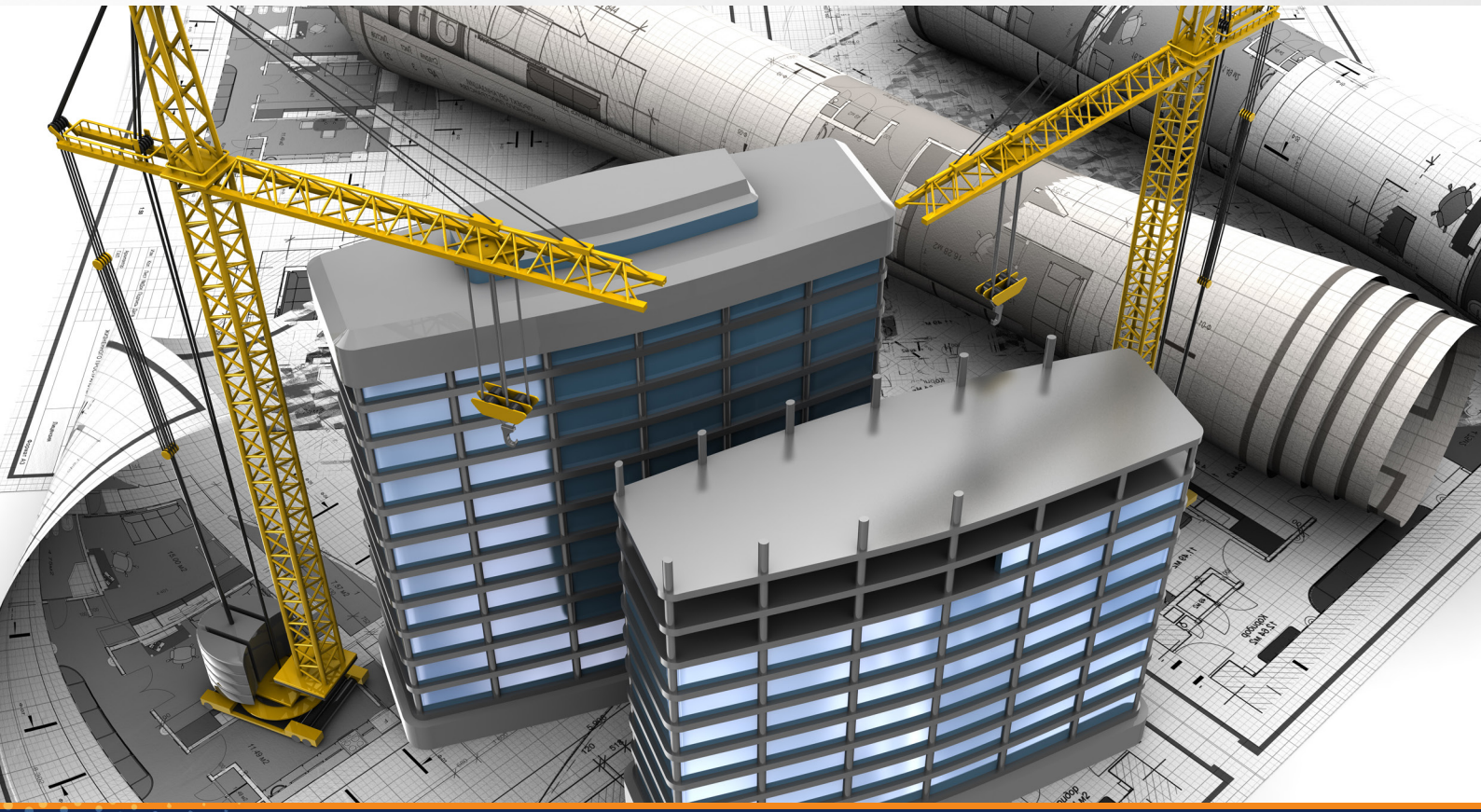

المنظومة الصحية

تطوير وتأسيس المراكز القومية التالية بالمستوى العالمي:

المركز القومي لأمراض وجراحة المخ والأعصاب	الخرطوم
المركز القومي لأمراض وجراحة القلب	ود مدني
المركز القومي للأمراض الباطنية	كادقلي
.المركز القومي لجراحة العظام	الفاشر
المركز القومي لأمراض وجراحة العيون	الدمازين
.المركز القومي لأمراض وجراحة الأنف والأذن والحنجرة	الجنينة
.المركز القومي لجراحة التجميل	كسلا
المركز القومي لطب وجراحة الأسنان	شندي
.المركز القومي للعلاج بالذرة	دنقلا
.المركز القومي للتشخيص	بورتسودان
.المركز القومي لعلاج إدمان المخدرات والمؤثرات العقلية	الأبيض

المراكز القومية لبناء القدرات:

المركز القومي لبناء قدرات المعلمين	الدويم
المركز القومي لعلوم ومهارات تقانة المعادن	كادقلي، بورتسودان
المركز القومي لعلوم ومهارات تقانة الزراعة وصناعة الغذاء	دنقلا ، الأبيض
المركز القومي لعلوم ومهارات تقانة الغزل والنسيج	الدلنج
.المركز القومي لعلوم ومهارات تقانة زراعة وصناعة الورق والأثاثات	الدمازين
المركز القومي لعلوم ومهارات تقانة الصناعات التحويلية	نيالا
المركز القومي لعلوم ومهارات تقانة الصناعات الهندسية والإلكترونية	الخرطوم
المركز القومي لعلوم ومهارات القيادة والإدارة الحديثة والتفكير الإبداعي	الخرطوم
المركز القومي لعلوم ومهارات تقانة صناعة الأسمدة العضوية	ود مدني
المركز القومي لعلوم ومهارات تقانة الإنتاج الحيواني	نيالا
المركز القومي لعلوم ومهارات تقانة صناعة الجلود والصناعات الجلدية	نيالا
المركز القومي لعلوم ومهارات تقانة السياحة	المصورات

المراكز والمعاهد والمدارس التقنية

بورتسودان	مركز الإنتاج المعرفي والابتكار
بورتسودان	معهد تقانة الإنتاج البحري
بورتسودان	معهد علوم إدارة الموانئ البحرية وعلوم البحار
بورتسودان	كلية علوم وتقانة المعادن
بورتسودان	كلية علوم السياحة
بورتسودان	معهد تقانة وعلوم صناعة البتروكيماويات
بورتسودان	.أكاديمية الإدارة الاحترافية والتسويق
بورتسودان	مدرسة تقانة الإنتاج البحري
بورتسودان	مدرسة تقانة وعلوم المعادن
بورتسودان	مدرسة علوم وتقانة السياحة
كسلا	مركز الإنتاج المعرفي والابتكار
كسلا	معهد تقانة الزراعة والصناعات الغذائية
كسلا	مدرسة تقانة الجرانيت وتشكيل المعادن
كسلا	مدرسة علوم وتقانة السياحة
كسلا	أكاديمية الإدارة الاحترافية والتسويق
كسلا	.أكايمية تنمية الريف والصناعات الصغيرة
كسلا	مدرسة فنون النحت والزخرفة
القضارف	مركز الإنتاج المعرفي والابتكار
القضارف	معهد تقانة الزيوت والصناعات الغذائية
القضارف	مدرسة تقانة الزراعة والإنتاج الغذائي
القضارف	مدرسة تقانة التعبئة والتغليف
القضارف	أكاديمية الإدارة الاحترافية والتسويق

يتم تطوير وتأسيس مدينة طبية بكل مدينة تشمل :

- مستشفى مرجعي
- مستشفى تخصصي (أمراض وجراحة، المخ والاعصاب، القلب والصدر ، الكلى، الباطنية)
- مستشفى النساء والتوليد والأطفال.
- مركز تشخيص مرجعي.
- مستشفى ريفي
- مراكز صحية مرجعية للقرى الكبيرة بحسب عدد السكان
- مركز صحة الأسرة والطفل
- وحدات صحية .

المركز المجتمعي المتكامل :

يتم تأسيس مراكز متكاملة بالمدن والقرى يشمل :

- المجمع الرياضي المجتمعي للجنسين.
- مركز ترقية المهارات الحياتية ومهارات التفكير.
- مركز التوعية الثقافية ، السياسية ، المجتمعية ، الاقتصادية والأمنية ..
- مركز الإرشاد الأسري وتنمية المرأة.
- حديقة الأسرة .
- مدينة الطفل.
- مركز ترقية المهارات التقنية والمعرفية.
- مركز الإبداع المجتمعي

خطة التنمية العمرانية:

تقوم الخطة العمرانية على معايير تؤسس للهوية السودانية وللأمن والمصالح الاجتماعية والاقتصادية.، ومعايير جمالية تحترم البيئة وحقوق الأجيال القادمة، بتأسيس مدن خضراء تعتمد على الطاقة النظيفة والمساحات الخضراء والإدارة المتكاملة للنفايات،

في إطار التفكير الجمعي والرؤية المتكاملة للخطة ، فإن الخطة العمرانية تقوم على خلفية الخطة الاقتصادية والاجتماعية المشار إلي مختصرها أعلاه، بتأسيس هذه المدن بالقرب من المدينة الصناعية أو الزراعية، وذلك كما يلي:

يتم بناء مدينة جديدة على أفضل الممارسات العصرية التي تتناسب مع السودان وتراعي الحياة الاجتماعية، وذلك بالقرب من المدينة القديمة ولكن في إطار الرؤية العمرانية الجديدة، لتصبح النواة لقيام مدن سودانية عصرية جديدة وتشمل :

- المدينة الطبية المشار عليها أعلاه.
- المدينة الرياضية
- المركز المجتمعي المتكامل
- مبانى الحكومة
- مركز الابتكار والانتاج المعرفي
- الكليات والمعاهد الجديدة.
- المدارس التقنية والاكاديمية
- مبنى الشرطة
- السوق العصري (mall)
- المساجد
- الحدائق والمساحات الخضراء.
- منازل المهنيين من أساتذة جامعات ومعلمين وأطباء ومهندسين وموظفين وضباط شرطة.
- منازل العمال.

يتم حجز مساحات فارغة لصالح المستثمرين والعمال المتوقعين في النشاط الاقتصادي.

إدارة الدولة:

الآليات الرئيسية:

- البرلمان
- مجلس حكماء السودان
- العقل الاستراتيجي للدولة
- الإنتاج المعرفي والابتكار والإبداع
- الحكومة الذكية
- الإحصاء والمعلومات
- المواصفات والمقاييس
- السلطة القضائية المستقلة
- مفوضية النزاهة ومكافحة الفساد
- مفوضية الخدمة المدنية

أولاً : رئاسة الجمهورية (العقل الاستراتيجي)

رعاية المسار الاستراتيجي للدولة :

1. إن رعاية خطة الدولة ظلت مفقودة في السودان، وقد أدى ذلك لأن يتفاقم الصراع السياسي دون ضابط يحكمه وهو المصالح الوطنية العليا، وهذا بدوره انعكس سلباً على الأمن القومي، وبالتالي ظل السودان يواجه الاستراتيجيات الأجنبية بخطط حكومية غير مجمع عليها وطنياً.
2. إن قيادة المصالح الوطنية الاستراتيجية وقيادة الإجماع الوطني وإدارة الصراع الدولي حول المصالح لا تتم إلا من خلال الاستراتيجيات الوطنية حيث لا تفلح الخطط الحكومية المرحلية ولا التكتيكية لمواجهة ذلك الصراع، وهو ما يقود إلى ضرورة الاهتمام بالتخطيط الاستراتيجي القومي من أجل بلورة المصالح الوطنية الاستراتيجية التي يتوافق عليها الجميع ومن ثم إدارة الصراع الدولي من خلال العمل الاستراتيجي المنظم وليس التكتيكات والبرامج التي لا تحقق كسباً مهماً .
3. بعد خروج المستعمر البريطاني وخروج الفكرة البريطانية ، لم يتمكن السودان من إنتاج الفكرة الوطنية المناسبة للتعامل مع الأوضاع والظروف والتعقيدات المحلية والإقليمية والدولية، على الرغم من أن السودان بموارده ومزاياه الجغرافية يقع في مسرح الاهتمام والتنافس الاستراتيجي الدولي ، الشئ الذي يحتم وجود فكرة وطنية ذات عمق استراتيجي ، تقود لتحقيق الحلم الوطني .
4. إن فلسفة تحقيق الحلم الوطني وامتلاك القوة الاستراتيجية الشاملة التي تحقق الأمن القومي، تقوم على كفاءة عمليات التخطيط الاستراتيجي وعمليات تنفيذ الاستراتيجية وقيادة التغيير الاستراتيجي، هذا يعني أن الاستراتيجية والأمن القومي وجهان لعملة واحدة.
5. إن الدراسات المتعددة التي أجريت في العالم عن سر نجاح العديد من الدول في تحقيق نهضة طموحة ، أثبتت دون مجال للشك أن تحقيق ذلك يستدعي :
   i. وجود استراتيجية قومية متوافق عليها وطنياً ، تعبر عن الدول وعن حلمها الوطني .
   ii. إسناد الاستراتيجية بالفكر الاستراتيجي الداعم لإدارة الدولة الوطنية متعددة الثقافات والمطلوب كذلك لإدارة عمليات التنافس الدولي والصراع الاستراتيجي والتعامل مع التعقيدات المحلية والخارجية التي تواجه تحقيقها.

iii. وجود منهج ومنظومة متكاملة للإدارة الاستراتيجية للدولة التي تجمع بين منظومة استراتيجية الأمن القومي وقوى الدولة الشاملة.

iv. الربط والتنسيق بين الإدارة الاستراتيجية للدولة ومركز صناعة القرار الاستراتيجي ونظام التخطيط الاستراتيجي القومي والمركز القومي للمعلومات والجهات ذات الصلة ، بما يؤمن المسار الاستراتيجي للدولة ويعزز كفاءة الأداء الاستراتيجي.

v. تنسيق الجهد والشراكة الوطنية كمدخل الأساس لتحقيق الحلم الوطني والأمن القومي.

vi. تأسيس وتطوير وتعزيز الشراكة وتقاسم الأدوار بين الحكومة وكل من منظمات المجتمع والقطاع الخاص ، وذلك في إطار المصالح الاستراتيجية للدولة ومسارها الاستراتيجي وأولوياتها.

vii. الاهتمام بالتخطيط الاستراتيجي القومي .

viii. نشر ثقافة الأمن القومي وثقافة الاستراتيجية ، ثقافة الدولة وتشكيل العقل القومي وثقافة صناعة القرار.

ix. إنتاج المعرفة من خلال تطوير وتأسيس مراكز البحوث الاستراتيجية والتحليل الاستراتيجي

x. تطوير مواصفات ومعايير لصناعة القرار تناسب تعقيدات تحقيق المصالح وإدارة الصراع الاستراتيجي ، تحمى بقوانين تجعل الخروج عنها جريمة يعاقب عليها القانون ، حتى لا تسير الدولة بخبرة وعلوم قلة من أفرادها.

xi. إعداد قانون للأمن القومي كقانون عام يعلو على القوانين المهنية المعمول بها ليشكل السند التشريعي الداعم لإنفاذ وحماية سياسة الأمن القومي والاستراتيجية القومية ويؤسس للمسار الاستراتيجي وعدم الخروج عما هو مخطط باعتبار أن تحقيق المصالح الوطنية والأمن القومي يتوقف على مدى الالتزام بتطبيق سياسة الامن القومي والاستراتيجية القومية وما ينبثق عنها من خطط وبرامج ، وأن نجاح الاستراتيجية يكمن في كيفية تأمين المسار الاستراتيجي للدولة في ظل الصراع الاستراتيجي والأجندة الأجنبية التي تتناقض مصالحها مع هذا المسعى ، وفي ظل الضعف الداخلي المتمثل في الجوانب الخاصة بضعف النفس البشرية وسلبية السلوك السياسي وضعف الوعي الاستراتيجي ، إلخ .

xii. تطوير وتوحيد منهج وطني للتخطيط الاستراتيجي والأمن القومي ، يكون ملزماً لكافة الأطراف للعمل بموجبه ، وتلتزم مؤسسات التعليم والتدريب بتطبيقه .